

## تقرير حقوق الإنسان في لبنان لعام 2013

### ملخص تنفيذي

لبنان جمهورية برلمانية يرأسها، بمقتضى الميثاق الوطني لعام 1943، مسيحي ماروني، ويتولى رئاسة مجلس النواب (البرلمان) فيها مسلم شيعي، ورئاسة مجلس الوزراء مسلم سني. وقد اعتبرت انتخابات مجلس النواب التي جرت في عام 2009 سلمية وحرّة ونزيهة. وتخضع قوات الأمن التابعة للحكومة للسلطات المدنية، رغم أن جماعة حزب الله الإرهابية وقوى الأمن والمليشيا الفلسطينية، كانت تعمل خارج نطاق تعليمات أو سلطة المسؤولين الحكوميين. وقد ارتكبت قوات الأمن انتهاكات لحقوق الإنسان.

وقد تضمنت أهم انتهاكات حقوق الإنسان خلال العام التعذيب وإساءة المعاملة من قبل قوات الأمن، وأوضاع السجون ومراكز الاحتجاز القاسية، والقيود المفروضة على حرية تنقل اللاجئين الفلسطينيين والسوريين.

وكان من بين الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان الاعتقال والحبس التعسفي؛ والاحتجاز لفترات طويلة قبل المحاكمة؛ وخضوع القضاء للضغوط السياسية والتأجيلات الطويلة في المحاكمات؛ وانتهاك حق المواطنين في الخصوصية؛ وبعض القيود المفروضة على حرية التعبير والصحافة، بما في ذلك ترويع الصحفيين؛ وبعض القيود على حرية التجمع؛ وما ذكرته التقارير عن مضايقة الناشطين السياسيين السوريين وغيرهم من اللاجئين، والقيود على حق المواطنين في تغيير حكومتهم؛ والفساد الرسمي وانعدام الشفافية؛ والعنف واسع الانتشار ضد النساء؛ والتمييز المجتمعي والقانوني والاقتصادي ضد المرأة؛ والاتجار بالأشخاص؛ والتمييز ضد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛ والتمييز المنهجي ضد اللاجئين الفلسطينيين ومجموعات الأقليات؛ والتمييز على أساس التوجه الجنسي؛ والقتل المرتبط بالعنف المجتمعي؛ وتقييد حقوق عمل العاملات الأجنيات في المنازل وإساءة معاملتهن؛ وعمالة الأطفال.

ورغم أن البنية القانونية تنص على مقاضاة ومعاقبة منتهكي حقوق الإنسان، إلا أن المسؤولين الحكوميين كانوا يتمتعون بقدر من الحصانة الفعلية لدى انتهاكها.

وعلى الرغم من وجود قوات الأمن اللبنانية وقوات الأمن التابعة للأمم المتحدة، احتفظ حزب الله بسلطة لا يستهان بها على أجزاء من البلد، ولم تحقق الحكومة أي تقدم ملموس نحو نزع أسلحة الميليشيات وحلها، بما فيها حزب الله. وقد استمرت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في التصرف ككيانات ذات حكم ذاتي، واحتفظت بقوات أمنية ومليشيات لا تخضع لتعليمات المسؤولين الحكوميين.

القسم 1: احترام سلامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي .

#### أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

ورد تقرير واحد يفيد بقيام الحكومة أو ممثلها بارتكاب أعمال قتل تعسفية أو غير مشروعة خلال العام. ففي حزيران/يونيو توفي نادر بيومي، وهو ميكانيكي سيارات في السادسة والثلاثين من العمر، أثناء احتجازه لدى الجيش. وأظهرت الأدلة المتوفرة أن الضرب هو ما أدى إلى وفاته. وأبلغت عائلة بيومي منظمة هيومان رايتس ووتش في 23 حزيران/يونيو أنه توجه إلى حيِّ عبرا في صيدا، حيث وقعت اشتباكات في وقت لاحق من ذلك اليوم بين ناشطين إسلاميين وقوات الجيش اللبناني. ولم يعد بيومي إلى المنزل. وفي 26 حزيران/يونيو، أبلغ مسؤول في الجيش العائلة بأن بإمكانها تسلم جثته من المستشفى العسكري في بيروت. وفي 8 تموز/يوليو وجه الجيش، على خلفية وفاة البيومي، اتهامات إلى خمسة من عناصره بخرق الأوامر العسكرية، وإساءة استخدام السلطة، وقتل شخص عن غير قصد.

وقد تأثر البلد بشكل متزايد من الازمة السورية، التي زادت الاستقطاب السياسي فيه، وشلت الكثير من مؤسسات الدولة، وولدت أزمة لاجئين إنسانية ضخمة، وأدت إلى كساد اقتصادي، وأججت التوترات الطائفية، وحطت من الأمن الوطني. وأدى استمرار تسرب العنف إلى الحرمان من الحياة بشكل غير مشروع في مختلف أنحاء البلد، وخاصة في طرابلس وعرسال وضواحي بيروت الجنوبية.

ففي 9 تموز/يوليو، أدى تفجير في منطقة بئر العبد، وهي معقل لحزب الله في ضواحي بيروت الجنوبية، إلى إصابة 53 شخصاً. وفي 15 آب/أغسطس، أسفر تفجير في منطقة الرويس، وهي معقل آخر من معقل حزب الله في ضواحي بيروت الجنوبية، عن مقتل 27 شخصاً وإصابة 338 آخرين. وقد أعلن فيما بعد تنظيم لم يكن معروفاً في السابق، يدعى "سرايا عائشة"، ويعتقد أنه خلية معارضة سورية، مسؤوليته عن هجوم 15 آب/أغسطس في شريط فيديو تم نشره على الإنترنت. وفي 23 آب/أغسطس، انفجرت قنبلتان في نفس الوقت قبالة مسجد "التقوى" و"السلام" في مدينة طرابلس في شمال لبنان، مما أدى إلى مقتل 47 شخصاً وإصابة 600 آخرين. وفي 23 أيلول/سبتمبر، وكجزء من خطة وزارة الداخلية الأمنية الطارئة وكرد على الانفجارات المميتة في ضواحي بيروت الجنوبية، سحب حزب الله بعض عناصره عن حواجزه غير الرسمية لأول مرة في التاريخ الحديث وأقامت قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني نقاط التفتيش الرسمية التابعة لها في المنطقة.

واستمر خلال العام تكرر القتال بين سكان جبل محسن العلويين المؤيدين بشكل عام للنظام السوري وسكان حي باب التبانة السنة المؤيدين بشكل عام للمقاومة السورية في مدينة طرابلس في شمال البلد، مما أدى إلى اتخاذ كبار الزعماء السياسيين اللبنانيين قراراً في 2 كانون الأول/ديسمبر بتسليم سلطة السيطرة على الأمن في طرابلس إلى الجيش لمدة 6 أشهر.

وفي 23 حزيران/يونيو، وقعت اشتباكات في قرية عبرا، شرق صيدا، بعد ما ادعى من قيام أتباع مسلحين للشيخ أحمد الأسير، إمام مسجد بلال بن رباح، بإطلاق النار على حاجز تابع للجيش ورد الجيش على ذلك. وقد استمرت الاشتباكات يومين وأدت إلى مقتل 16 عنصراً من عناصر الجيش وإصابة 50 عنصراً آخر. وأفادت تقارير بأن الاشتباكات أدت أيضاً إلى مقتل 28 من أنصار الأسير. وقالت التقارير الصحفية إن الجيش ألقى القبض على ما يصل إلى 180 شخصاً، وما لبث أن أطلق سراح معظمهم في الأيام التالية ولكنه اتهم 27 منهم بمهاجمة الجيش.

وفي 1 شباط/فبراير، وجه القاضي صقر صقر، مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، إلى محمود الحايك تهمة القيام في تموز/يوليو 2012 بمحاولة اغتيال بطرس حرب، العضو في تحالف 14 آذار النيابي المعارض. كما وجهت المحكمة إلى الحايك تهمة القيام بنشاط إرهابي. وادعى حرب بأن الحايك رفض المثول أمام هيئات التحقيق لأنه عضو في جهاز حزب الله الأمني، على ما ذكر.

وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر، وجهت المحكمة الخاصة بلبنان التي تعمل بناء على اتفاقية بين الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية، إلى حسن حبيب مرعي، وهو عضو في حزب الله، بوصفه المشتبه به الخامس في عملية قتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و22 شخصاً آخر في عام 2005. وكانت المحكمة الدولية قد أصدرت قرار اتهام في عام 2011 بحق أربعة أشخاص آخرين، مصطفى أمين بدر الدين وحسين حسن عنيسي وسليم جميل عياش وأسد حسن صبرا، وجميعهم عناصر تنفيذ ميداني في حزب الله يشتبه في ضلوعهم في عملية القتل في 2005. وضمت المحكمة الخاصة بلبنان إلى ولايتها القضائية أيضاً عملية قتل زعيم الحزب الشيعي السابق جورج حاوي ومهاجمة الوزيرين السابقين الياس المر ومروان حمادة، نظراً لتماثل طبيعة وخطورة هذه العمليات. وأبلغت السلطات المحكمة بأنها لم تتمكن من تسليم المتهمين لوائح الاتهامات الموجهة إليهم أو إلقاء القبض عليهم.

## ب- الاختفاء

لم ترد أية تقارير مثبتة تفيد بأن قوات الأمن كانت مسؤولة عن أية عمليات اختفاء خلال العام.

في 9 آب/أغسطس، اختطف مسلحون مراد أغا ومراد أكينار، الطيارين في شركة الخطوط الجوية التركية، أثناء توجه حافلة نقل طاقم الطائرة من المطار إلى الفندق [في بيروت]. وقد أعلنت مجموعة لم تكن معروفة في السابق، "زوار الإمام رضا"، مسؤوليتها عن عملية الاختطاف وطالبت بالإفراج عن مجموعة من الحجاج الشيعة اللبنانيين كان أفرادها قد اختطفوا في سوريا في أيار/مايو 2012. وقد ألقى السلطات القبض على ثلاثة أشخاص على خلفية حادث الاختطاف. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، أطلق المختطفون سراح الطيارين إثر إطلاق سراح الحجاج الشيعة في سوريا.

وفي 1 تموز/يوليو، أبلغ محتجز سابق منظمة هيومان رايتس ووتش أن عائلته لم تتلق أي معلومات بعد عن شقيقه الذي لا يزال مفقوداً منذ اشتباكات 23 حزيران/يونيو. وتعتقد العائلة أن ابنها لا يزال رهن الاحتجاز لأن مسؤولين في مخابرات الجيش طلبوا من أحد أفراد العائلة إحضار الهاتف الخليوي

الخاص بالرجل المفقود إلى فرع المخابرات المحلي. وقال المحتجز السابق أيضاً إنه أبلغ، بعد إطلاق سراحه، عدة عائلات في منطقته السكنية بأنه شاهد أقاربهم أثناء احتجازه، وكانت تلك أول معلومات تتلقاها تلك العائلات عن المعتقلين.

وأكد ناشطون في المعارضة السورية أن عملاء النظام السوري الموجودين في لبنان يستهدفونهم. وادعوا أنهم مضطرون بالتالي إلى العمل سراً لحماية أنفسهم.

وواجه سوريون فروا إلى لبنان، بينهم ناشطون سياسيون وغيرهم من اللاجئين، خطر قيام أجهزة الأمن السورية واللبنانية وغيرها أيضاً باستهدافهم ومضايقتهم واختطافهم. وفي أيلول/سبتمبر 2012، أصدر مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، القاضي صقر، قراراً اتهامياً بحق ثمانية محتجزين من أعضاء عشيرة آل المقداد بـ "إنشاء تنظيم مسلح للقيام بنشاطات إرهابية". وقد وُجّهت إليهم جميعاً تهمة اختطاف أشخاص وترويعهم باستخدام أسلحة، وتهديد عناصر عسكرية، وحياسة أسلحة غير مرخص بها. وطلب القاضي صقر نقل المحتجزين إلى قاضي التحقيق العسكري الأول كما طالب بإصدار مذكرات اعتقال بأسمائهم لاحتجازهم فترة أطول. وكان التحقيق ما زال جارياً لدى انتهاء العام.

### ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

لا يحظر القانون تحديداً جميع أشكال التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، وكانت هناك تقارير عن قيام مسؤولين أمنيين بمثل هذه الممارسات. ويحظر قانون العقوبات استخدام العنف للحصول على اعتراف أو معلومات عن جريمة، إلا أن القضاء نادراً ما حقق في ادعاءات بوقوع هذه الممارسات أو لاحق الفعلة قضائياً. وقد أفادت منظمات حقوق إنسان محلية ودولية بقيام قوات الأمن بإساءة معاملة المحتجزين واستخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات أو تشجيع المشتبه بهم على توريط أشخاص آخرين معهم.

كما أفادت منظمات حقوق الإنسان بحدوث عمليات تعذيب في مراكز شرطة معينة وفي منشآت الاحتجاز التابعة لوزارة الدفاع وفي شعبة المعلومات التابعة لمديرية قوى الأمن الداخلي. وقد استمرت الحكومة في نفيها استخدام التعذيب، على الرغم من اعتراف السلطات بوقوع إساءة معاملة عنيفة أحياناً خلال التحقيقات الأولية في مراكز الشرطة أو المنشآت العسكرية حيث يتم استجواب المشتبه بهم من دون تواجد محام. وقد ارتكبت هذه الإساءات بالرغم من وجود قوانين في البلاد تمنع القضاة من قبول اعترافات تم انتزاعها تحت الإكراه.

وفي 26 حزيران/يونيو، أصدرت هيومان رايتس ووتش تقرير "جزء من عملنا: إساءة معاملة وتعذيب الفئات المستضعفة في مخافر الشرطة اللبنانية"، جاء فيه أن قوى الأمن الداخلي قامت بتهديد وإساءة معاملة وتعذيب متعاطي المخدرات؛ والعاملين في مجال الجنس؛ والسحاقيات والمثليين ومن يشتهون الجنسين، ومغايري الهوية الجنسية (ويُعرفون اختصاراً بـ "إل جي بي تي") المحتجزين لديهم. وقد ارتكز التقرير إلى 50 مقابلة مع أشخاص تم اعتقالهم للاشتباه بتعاطيهم المخدرات أو

بعملهم في مجال الجنس أو ممارستهم النشاط الجنسي المثلي على مدار السنوات الخمس الماضية. وقد أفادوا بأن عناصر من قوى الأمن الداخلي أخضعتهم لسوء المعاملة والاعتداءات. وكانت أكثر أساليب إساءة المعاملة التي تم التبليغ عنها هي الضرب بقبضة اليد والركل والضرب بأدوات كالعصي والخيزران والمساطر. وقال سبعة عشر معتقلاً سابقاً إن عناصر الأمن منعت عنهم الطعام والماء والعقاقير الضرورية أو أن السلطات صادرت أدويةهم؛ وأفاد تسعة بأنه تم تقييدهم في مراحيض أو وضعهم في أوضاع مؤلمة لفترات طويلة؛ وقال 11 منهم إن السلطات أجبرتهم على الاستماع إلى صراخ محتجزين آخرين لحملهم إما على التعاون أو على الاعتراف. وادعى أحد المحتجزين السابقين أنه تم الاعتداء عليه جنسياً عند اتهامه بأنه مثلي. وردت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بالقول إن التقرير "يشكل تشهيراً واضحاً بسمعة" المؤسسة على الصعيدين المحلي والدولي وطالبت بالتحقق من صدقية الحالات لأنها ادعاءات ومزاعم غير مثبتة.

وقد أفاد سجناء سابقون، ومعتقلون، ومجموعات حقوق إنسان محلية محترمة بأن أساليب التعذيب وسوء المعاملة المطبقة اشتملت على التعليق من المعصمين بعد تقييدهما وراء الظهر، والضرب العنيف، والضرب على أخمص القدمين، والصعق بالصدمات الكهربائية، والاعتداء الجنسي، والغمر في الماء البارد، وفترات مطولة من الحرمان من النوم، والإجبار على الوقوف لفترات طويلة، والتهديد باستخدام العنف ضد الأقارب، والحرمان من الملابس، والحرمان من الطعام، والحرمان من استخدام المراحيض، وعصب العينين المستمر. وفي حزيران/يونيو، أجرت منظمة هيومان رايتس ووتش مقابلات مع خمسة رجال ومراهقين احتجزوا بعد اشتباكات صيدا لفترات تراوحت بين سبع ساعات وستة أيام، إلا أنه تم إطلاق سراحهم فيما بعد بدون توجيه تهم إليهم. وقد ادعى جميع المحتجزين السابقين أن عناصر الجيش قاموا بركلهم وبضربهم بقبضات أيديهم وأحياناً بالعصي والكابلات والهراوات خلال التحقيق المبدئي معهم على الحواجز. وأفادت منظمة هيومان رايتس ووتش بأنه كانت لا تزال هناك آثار واضحة تتفق مع عمليات الضرب على أجساد جميع المحتجزين لدى إجراء المقابلات معهم. وقالت إنه في حالتين من الحالات كانت هناك كدمات في أجزاء كبيرة من الذراعين والساقين والردفين والظهر، كما كانت آثار الضرب موجودة على رأسي ووجهي الشخصين. وعرض اثنان من المحتجزين علامات قالوا إن الجنود أحدثوها عن طريق حرقهما بالسجائر، في حين قال البعض إنهم شاهدوا إساءة معاملة محتجزين آخرين.

وفي آب/أغسطس 2012، قالت منظمة مراسلون بلا حدود إن مسلحين اختطفوا رامي عيشة، وهو صحفي عمل مع عدة وسائل إعلام دولية رئيسية. ووردت تقارير مفادها أن المسلحين ضربوا عيشة وكسروا أحد أصابعه وصوبوا مسدساً إلى رأسه وحطموا الكاميرا التي كانت بحوزته على رأسه. وأفادت منظمة مراسلون بلا حدود بأنه تم تسليم عيشة بعد ذلك إلى جهاز المخابرات العسكرية ومن ثم إلى الشرطة العسكرية، حيث استمرت إساءة معاملته. وقد اتهمته السلطات بتهرب أسلحة واحتجزته في السجن لمدة شهر تقريباً قبل إطلاق سراحه في أيلول/سبتمبر 2012. ولم يكن التحقيق قد توصل إلى أي نتائج لدى حلول نهاية العام.

## أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز

كانت ظروف السجون ومراكز الاحتجاز قاسية وكثيراً ما كانت تفتقر إلى القدرة على الحصول على أبسط وسائل تعزيز الصحة العامة. وكانت الأوضاع في بعض السجون، مثل سجن رومية المركزي، تشكل تهديداً للحياة.

الأوضاع المادية: كان هناك في 17 كانون الأول/ديسمبر 5,290 سجيناً ومعتقلاً، من بينهم معتقلون بانتظار المحاكمة ومعتقلون رهن التحقيق، في منشآت شُيّدت لاستيعاب 3500 نزيل. وكان هناك حوالي 2,479 شخصاً في السجن المركزي في رومية، والذي يتسع لـ1500 فقط. وكان يتم في الكثير من الأحيان وضع المحتجزين الذين لم تتم محاكمتهم بعد مع السجناء الذين تمت إدانتهم. وكان يتم احتجاز النساء والرجال في مرافق منفصلة ولكن في ظروف احتجاز متماثلة، وجاء في إحصائيات مديرية قوى الأمن الداخلي أن هناك 893 قاصراً و189 امرأة بين المحتجزين.

وكانت الظروف الصحية سيئة في السجون المكتظة، وقد ازدادت سوءاً في سجن رومية في أعقاب تدمير جزء كبير من بنيته التحتية، بما في ذلك أنابيب المياه وأجهزة التهوية، خلال أعمال شغب وقعت في عام 2011. ووفقاً لمسؤول حكومي، فإن معظم السجون تفتقر للنظافة والتهوية والإضاءة الكافية ولم يكن يتم تنظيم درجات الحرارة فيها بصورة مستمرة. ولم يكن بإمكان السجناء الحصول بشكل منتظم على مياه صالحة للشرب. وقد عانى الكثير من السجون من الرطوبة، ولم يوفر بعضها، كسجن زحلة للرجال، أسرة للسجناء. وكان السجناء في رومية ينامون على فراش ملفوف يُفرد على الأرض، وينام العشرة منهم في الكثير من الأحيان في غرفة بُنيت أساساً لينام فيها سجينان في سريرين. وقد اعترف المسؤولون بتلقيهم شكاوى بشكل منتظم حول عدم توفر الرعاية الطبية الأساسية والرعاية الطبية الطارئة، إضافة إلى شكاوى من الاكتظاظ الشديد. وأظهرت إحصاءات مديرية قوى الأمن الداخلي أن 13 سجيناً توفوا في عام 2012. وقد توفي 11 منهم لأسباب طبية، في حين انتحر واحد وقُتل واحد آخر في السجن. كما أفادت مديرية قوى الأمن الداخلي بوقوع أربعة حوادث قام فيها سجناء باغتصاب سجناء وحادثة واحدة قام فيه حارس باغتصاب أحد السجناء، في عام 2012. وقد اشتكى بعض المنظمات غير الحكومية من إهمال السلطات وعدم توفيرها الرعاية الطبية الملائمة، مما يمكن أن يكون قد أسهم في حدوث بعض الوفيات.

ووردت تقارير مفادها أن سجينات كُنّ يقدمن الجنس مقابل "امتيازات وخدمات"، كالسجائر والطعام وظروف أفضل في زناناتهن، أو تقرير شرطة أكثر تساهلاً.

الإدارة: لم تكن عملية الاحتفاظ بسجلات تتم بشكل ملائم. ففي الكثير من السجون، ظل سجناء في السجن بعد إتمامهم مدة عقوبتهم نتيجة سوء نظام حفظ السجلات. وقد استفاد بعض القصر من أحكام بديلة عن السجن. ورغم وجود طرق قانونية للحكم بتعليق العقوبة للبالغين والإفراج عنهم مع وضعهم تحت المراقبة بدل احتجازهم، إلا أنه لم يكن يتم تطبيقها. ويمكن للشخص المحكوم عليه بالسجن لفترة تزيد عن ستة أشهر الحصول على تخفيف للحكم لدى إثباته السلوك الحسن، وكونه لا يشكل

تهديداً لنفسه أو للآخرين، وكونه قد استوفى شروطاً معينة، وذلك حسب نوع الجريمة والأمر الصادر بإطلاق السراح. وكانت لجنة تخفيض العقوبات هي الجهة التي تنتظر في طلبات تخفيف الأحكام. وكانت تتم مراجعة توصيات اللجنة من قبل إحدى غرف محكمة الاستئناف التي تتخذ القرار النهائي بشأن الطلب.

ولم يكن هناك أمين مظالم مختص بشؤون السجون، ولم تكن هناك قناة رسمية واحدة يستخدمها السجناء والمحتجزون لرفع الشكاوى إلى السلطات القضائية. ولم تقم السلطات بإنفاذ قانون عام 2005 الخاص باستحداث منصب أمين مظالم يعمل لصالح السجناء. إلا أن مديرية قوى الأمن الداخلي وضعت لافتات تبين حقوق المحتجزين وكان لديها وحدة تفتيش. وعين وزير الداخلية مسؤولاً برتبة جنرال [لواء] قائداً لوحدة التفتيش ومسؤولاً برتبة كولونيل [عقيد] قائداً لوحدة الشؤون الطبية وحقوق الإنسان. وصدرت للوحدتين تعليمات بالتحقيق في جميع الشكاوى. وبعد استكمال التحقيق، يتم تحويل الادعاء إلى المفتش العام كي يتخذ الإجراء اللازم في حال الإجراءات التأديبية، أو إلى قاضي تحقيق عسكري لإجراء مزيد من التحقيق. وفي حال التوصل إلى وقوع اعتداء بدني، يعين المحقق العسكري فريقاً طبياً لتأكيد وقوع الاعتداء، ويصدر القاضي حكمه في نهاية الأمر. ولم تكن قد توفرت أي إحصاءات لدى حلول نهاية العام بشأن عدد الشكاوى أو التحقيقات أو الإجراءات التأديبية التي تم اتخاذها.

وعادة ما تقوم عائلات السجناء بالاتصال بوزارة الداخلية للإبلاغ عن الشكاوى وإن كان بإمكان مدراء السجون أيضاً فتح التحقيقات. وكان ما يحدث في أغلب الأحيان هو أن تقوم المنظمات غير الحكومية، لا الوزارة، بالتحقيقات. وأفاد مسؤول حكومي بأن مدراء السجون كانوا يقومون في أحيان كثيرة بحماية الضباط الخاضعين للتحقيق.

وكان بإمكان السجناء استقبال زوار مرة أو مرتين في الأسبوع، بحيث يختلف عدد الزيارات المسوح بها باختلاف خطورة جريمة السجين. وكان المسؤولون في السجون يسمحون بممارسة الشعائر الدينية.

وتضم وزارة الداخلية قسماً لحقوق الإنسان لرصد أوضاع السجون وتحسينها. ويعمل في القسم ضابطان، ورقبيان، ومسؤول عن تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى رئيس القسم. وقد قامت لجنة مديرية قوى الأمن العام للرصد ضد استخدام التعذيب وغيره من الممارسات غير الإنسانية في السجون ومراكز الاحتجاز بما لا يقل عن زيارة أو زيارتين تفقديتين في كل أسبوع. وكانت لجنة حقوق الإنسان النيابية هي الجهة المسؤولة عن مراقبة مركز الاعتقال التابع لوزارة الدفاع.

المراقبة المستقلة: سمحت الحكومة بمراقبة مستقلة لأوضاع السجون ومراكز الاحتجاز من قبل جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية، ومن قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC). وقد حدثت هذه المراقبة بالفعل. وقد قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة 5183 سجيناً في 16 سجناً ومركز احتجاز خلال عام 2012.

كما أدارت كيانات غير حكومية مثل حزب الله والمليشيات الفلسطينية مراكز احتجاز؛ ولم تتوفر أية معلومات حول هذه المرافق.

التحسينات: في 3 تموز/يوليو، مؤل الاتحاد الأوروبي مشروعاً لتحسين الأوضاع في سجون النساء. ويهدف المشروع المعروف بمشروع "تعزيز سياسات حقوق الإنسان وممارساتها في سجون النساء اللبنانية"، بالتعاون مع سلطات السجون، إلى تحسين وضع حقوق الإنسان للنزيلات في أربعة سجون للنساء، هي سجون بعبداء وطرابلس وزحلة وبربر الخازن، من خلال تعزيز الدعم القانوني والاجتماعي الذي تتلقاه السجينات، وتشجيعهن على التبليغ عن الانتهاكات، وتعزيز تحسينات اللوائح التنظيمية.

#### د- الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يفرض القانون الحصول على مذكرة توقيف قانونية قبل الاعتقال، باستثناء حالات الملاحقة الفورية، إلا أن الحكومة قامت بالقبض على أشخاص واعتقالهم بشكل تعسفي.

#### دور الشرطة وأجهزة الأمن

تقوم قوى الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية بتطبيق القانون، وإجراء عمليات التفتيش والاعتقال، وإحالة القضايا إلى الجهاز القضائي. أما المديرية العامة لأمن الدولة، التابعة لرئيس الوزراء، ومديرية الأمن العام التابعة لوزارة الداخلية، ومسؤولتان عن ضبط الحدود. وتناط بقوات الجيش اللبناني، التابع لوزارة الدفاع، مسؤولية الأمن الخارجي وإن كان يجوز لها القبض على مشتبه بهم واعتقالهم لأسباب تتعلق بالأمن الوطني. ويقوم كلٌ من المديرية العامة لأمن الدولة ومديرية الأمن العام بجمع المعلومات عن المجموعات التي يُعتقد أنها تشكل خطراً محتملاً على أمن الدولة. وكان لدى كل من الأجهزة الأمنية آلياته الداخلية للتحقيق في حالات إساءة المعاملة والانتهاكات وسوء السلوك. وفي كانون الثاني/يناير 2012، أصدرت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي مدونة قواعد سلوك الأمن الداخلي لتحديد واجبات عناصر قوى الأمن الداخلي والمعايير القانونية والأخلاقية التي يتعين عليهم الالتزام بها في تأدية مهماتهم. وتم تدريب قوى أمنية مختلفة على مدونة قواعد السلوك.

إلا أنه ذُكر أن المسؤولين في قوى الأمن كانوا يتمتعون بحصانة ضمنية من العقاب نظراً لعدم وجود معلومات متوفرة بشكل علني حول نتائج الملاحقات القضائية. وعلى سبيل المثال، أثناء معركة صيدا في حزيران/يونيو، اتُهمت عناصر من المخابرات العسكرية في حادث وفاة نادر بيومي، الذي توفي أثناء وجوده في الاحتجاز لديهم. وفي أعقاب اتهام ضابط وعدد من الجنود، لم يتم الإعلان عن أي معلومات بشأن العواقب، إن كانت هناك أي عواقب، التي واجهها الضابط والجنود.

## إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

يتطلب القانون عادة أن تتم الاعتقالات بناء على مذكرات توقيف، ويكفل للموقوف الحق في وجود محام يمثله، والفحص الطبي، والإحالة إلى مدع في غضون ثمان وأربعين ساعة من الاعتقال. وفي حال احتجاز السلطات موقوفاً لأكثر من 48 ساعة بدون توجيه تهمة رسمية إليه، يعتبر الاعتقال تعسفياً، ويتعين إما إطلاق سراح المحتجز أو طلب تمديد فترة الاحتجاز رسمياً. وفي مثل تلك الحالات، قد تتم مقاضاة الموظفين الحكوميين المسؤولين عن الاعتقال المطول بتهمة التسبب في الحرمان من الحرية الشخصية، إلا أنه نادراً ما كانت السلطات توجه هذه الاتهامات. ويفرض القانون على السلطات إعلام المحتجزين بالتهمة التي تم توجيهها إليهم. أما المشتبه به الذي يلقي القبض عليه متلبساً، فتجب إحالته إلى قاضي تحقيق يقرر إما إصدار لائحة اتهام رسمية بحقه أو إصدار أمر بالإفراج عنه. وبموجب القانون، تتوفر إمكانية إطلاق السراح بكفالة في جميع الحالات بغض النظر عن التهمة، على الرغم من أن المبالغ المحددة للكفالة قد تكون باهظة جداً تحول دون إطلاق السراح.

ويكفل القانون للمعتقلين قدرة الاتصال السريع بمحام وبأفراد الأسرة. ولا توفر الدولة المساعدة القانونية، ولكن نقابة المحامين في بيروت ونقابة المحامين في طرابلس توفران المحامين للمتهمين المعوزين.

ولم تراخ السلطات العديد من أحكام القانون، كما استمرت قوات الأمن الحكومية، بالإضافة إلى المجموعات المسلحة العاملة خارج نطاق القانون مثل حزب الله، في ممارسة الاعتقال التعسفي والاحتجاز، بما في ذلك الحجز بمعزل عن العالم الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، يسمح القانون لعناصر المخابرات العسكرية بالقيام بالاعتقالات دون مذكرات توقيف في حالات العسكريين، أو في حالات المدنيين المشتبه بارتكابهم التجسس أو الخيانة العظمى أو حيازة أسلحة.

الاعتقال التعسفي: أفادت منظمات غير حكومية محلية بوقوع حالات واضحة من الاعتقال التعسفي والتعذيب. وأفادت منظمات المجتمع المدني بأن السلطات كثيراً ما كانت تحتجز المواطنين والأجانب بصورة تعسفية.

الحجز قبل المحاكمة: وفقاً لإحصاءات قوى الأمن الداخلي، كان 3,981 شخصاً من أصل ما يزيد عن 5000 شخص محتجزين في السجون بانتظار المحاكمة اعتباراً من 17 كانون الأول/ديسمبر. وقد أعرب مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن قلقه إزاء الاحتجاز التعسفي السابق للمحاكمة من دون القدرة على استخدام محام، ورفضت المفوضية دعم بناء سجون جديدة حتى يتم حل مشكلة الاحتجاز التعسفي السابق للمحاكمة الخطيرة. وقد وجدت دراسة أجراها المركز اللبناني لحقوق الإنسان أن المحتجزين كانوا يقضون ما معدله سنة كاملة في الاحتجاز قبل المحاكمة قبل صدور حكم عليهم. وكان المتهمون بجرائم القتل يمضون في المتوسط ثلاثة أعوام ونصف العام في الاحتجاز السابق للمحاكمة.

وقد أخضعت قوات أمن الدولة والفصائل الفلسطينية المتخاصمة للاجئين الفلسطينيين للاعتقال والاحتجاز التعسفيين. ولم تتوفر إحصائيات حول عدد مثل هذه الحالات بحلول نهاية العام.

### هـ- الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص الدستور على استقلالية القضاء، ولكن السلك القضائي كان خاضعاً لضغوط سياسية، وخاصة في مجال تعيين ممثلي الادعاء وقضاة التحقيق الرئيسيين. وقد تدخل سياسيون نافذون وضباط استخبارات أحيانا واستعملوا نفوذهم واتصالاتهم لحماية مناصريهم من المقاضاة. وسعى أشخاص أطراف في قضايا روتينية مدنية وجنائية أحيانا إلى الحصول على مساعدة شخصيات مرموقة للتأثير على الأحكام في قضاياهم.

### إجراءات المحاكمة

تُفترض براءة المتهمين حتى يثبت العكس. ولا توجد محاكمات عن طريق هيئة محلفين. وعادة ما تكون المحاكمات علنية، ولكن القضاة يملكون الحق في أن يأمرؤا بأن تكون الجلسة مغلقة. ويتمتع المتهمون بحق حضور المحاكمة، واستشارة محام في الوقت المناسب، واستجواب الشهود الذين يشهدون ضدهم. ويستطيع المتهمون تقديم شهود وأدلة لصالحهم، كما يحق لمحاميهم الاطلاع على الأدلة المتصلة بقضاياهم الموجودة في حوزة الحكومة. ويحق للمدعى عليهم استئناف الأحكام الصادرة بحقهم كما انهم يتمتعون بحق عدم إجبارهم على الإدلاء بشهادتهم أو الاعتراف بالذنب.

والقضاء العسكري هو الجهة ذات الصلاحية للنظر في الدعاوى المتعلقة بالعسكريين وأيضاً بالمدنيين المتهمين بقضايا التجسس والخيانة العظمى وحباسة الأسلحة والتهرب من الخدمة العسكرية. ويمكنه محاكمة المدنيين في قضايا أمنية، ومحاكمة أفراد القوات المسلحة في قضايا مدنية. ويتألف القضاء العسكري من محكمتين: محكمة عسكرية دائمة ومحكمة تمييز عسكرية. وتبت محكمة التمييز في استئنافات أحكام المحكمة الدائمة. ويرأس قاض مدني المحكمة العليا. ويتمتع المدعى عليهم في القضايا التي تفصل فيها المحاكم العسكرية بجميع حقوق المدعى عليهم في المحاكم العادية. وقد أعربت منظمات حقوق الإنسان عن قلقها إزاء محاكمة مدنيين في المحاكم العسكرية، ومدى تمتعهم بمحاكمة حسب الأصول القانونية، وعدم قيام محاكم عادية بمراجعة أحكام المحاكم العسكرية.

وتدير المجموعات الفلسطينية في مخيمات اللاجئين نظاماً مستقلاً وتعسفاً للعدالة لا يخضع لسلطة الدولة. فعلى سبيل المثال، حاولت اللجان الشعبية المحلية في المخيمات حل النزاعات باستعمال وسائل الصلح القبليّة. أما إذا كانت القضية تتعلق بجريمة قتل، فكانت اللجان تقوم أحياناً بنقل المتهم إلى عهدة سلطات الدولة لمحاكمته.

### السجناء والمحتجزون السياسيون

لم ترد أي تقارير عن وجود سجناء أو معتقلين سياسيين.

## الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

هناك قضاء مستقل في القضايا المدنية، إلا أنه نادراً ما كان يستخدم لرفع دعاوى مدنية للحصول على تعويضات عن انتهاكات الحكومة لحقوق الإنسان. ولم تكن هناك خلال العام أية أمثلة على قيام محكمة مدنية بمنح شخص تعويضاً عن انتهاكات حقوق إنسان ارتكبتها الحكومة بحقه.

و. التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة للفرد أو في شؤون الأسرة أو البيت أو في المراسلات

يحظر القانون هذه الأفعال، ولكن السلطات تدخلت في أحيان كثيرة في خصوصية الأشخاص الذين اعتُبروا أعداءً للحكومة.

يجيز القانون مراقبة المكالمات الهاتفية بعد الحصول على تخويل مسبق من رئيس الوزراء بذلك بناء على طلب إما وزير الداخلية أو وزير الدفاع.

وكثيراً ما انتهكت الميليشيات والقوات غير اللبنانية العاملة خارج المناطق الخاضعة للسلطة المركزية حقوق المواطنين المتعلقة بالخصوصية. فقد قامت فئات مختلفة، مثل حزب الله، باستخدام شبكات من المخبرين، وبالتنصت على الاتصالات الهاتفية بغرض الحصول على معلومات عن الأشخاص الذين تعتبرهم خصوماً لها.

أما قضايا الأحوال الشخصية فتفصل فيها المحاكم الدينية، التي طبقت الشريعة بأشكال مختلفة في المناطق المختلفة وتدخلت في بعض الأحيان في الأمور العائلية.

## القسم 2: احترام الحريات المدنية بما فيها .

### أ. حرية التعبير والصحافة

يكفل القانون حرية التعبير والصحافة وينص على أنه لا يجوز فرض القيود إلا في ظل الظروف الاستثنائية. وقد احترمت الحكومة هذه الحقوق بشكل عام، إلا أنه كانت هناك بعض القيود، خاصة في ما يتعلق بالقضايا السياسية والاجتماعية، كانتقاد الرئيس أو غيره من رؤساء الدول.

حرية التعبير: يتمتع الأفراد بحرية انتقاد الحكومة ولكنهم ممنوعون قانونياً من انتقاد الرئيس والزعماء الأجانب علناً. كما أن السلطات أعاقت التعبير عن وجهات نظر معينة. وقد اشتكى ناشطون يروجون للإصلاح الديمقراطي في سوريا من المضايقة وعدم قيام الحكومة اللبنانية بتوفير الحماية لهم. وقامت منظمات غير حكومية مناصرة لحقوق المرأة، خاصة تلك التي تركز على مكافحة العنف الأسري، بتنظيم احتجاجات وحملات إعلامية قوبلت ببعض التدخل من قبل قوات الأمن.

حريات الصحافة: كانت وسائل الاعلام المستقلة نشطة وعبرت عن طيف واسع من وجهات النظر المختلفة. ولغالبية وسائل الإعلام انتماءاتها السياسية، وهو ما أعاق في بعض الأحيان قدرتها على العمل بحرية في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات السياسية الأخرى وأثر على تقاريرها. وقد مؤلت جهات محلية وطائفية وأجنبية ذات مصالح خاصة معظم وسائل الإعلام التي تعكس وجهة نظرها. ويقيد القانون حرية إصدار ونشر وبيع الصحف. ويتعين على الناشر التقدم بطلب ترخيص والحصول عليه من وزير الإعلام بالتشاور مع نقابة الصحفيين.

ويمنع القانون الذي يحكم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة البث الحي للتجمعات السياسية غير المأذون لها ونشاطات دينية معينة، ويحظر بث "أي مادة تعليقية تسعى إلى إلحاق الأذى بصورة مباشرة أو غير مباشرة بوضع البلد الاقتصادي والمالي، وأي مادة دعائية وترويجية لإسرائيل أو تشجع على إقامة علاقات مع إسرائيل." ويتعين حصول وسائل الإعلام على ترخيص من مجلس الوزراء، على أساس تزكية من وزير الإعلام، كي تتمكن من القيام بالبث المباشر وغير المباشر للأخبار السياسية والبرامج. كما يحظر القانون بث برامج تسعى إلى التأثير على النظام العام أو إلحاق الإذى بالدولة أو بعلاقتها مع دول عربية وأجنبية، أو النيل من سلامة هذه الدول. وعلاوة على ذلك، يحظر القانون بث البرامج التي تسعى إلى الإضرار بالأخلاق العامة أو البرامج التي تشعل الفتنة الطائفية أو تمس بالمعتقدات الدينية.

وفي 26 آب/أغسطس، طلب وزير الإعلام في حكومة تصريف الأعمال وليد الداعوق من المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع في لبنان الانعقاد وإنذار مارسيل غانم، منتج ومقدم البرنامج السياسي الحوارية "كلام الناس" الذي تبثه المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناسيونال (تلفزيون إل بي سي أي). وكان البرنامج قد بث صور أجساد محترقة، ادعى غانم أن أصحابها هم ضحايا تفجيرات وقعت في مدينة طرابلس الشمالية ولكن ثبت أنهم ضحايا حادث في المغرب. واتهمت السلطات غانم بإثارة النعرات الطائفية وطلبت من محطة التلفزيون بث اعتذار، قام البرنامج بعد ذلك بنشره على موقعه الإلكتروني. وقام الوزير في حكومة تصريف الأعمال، وليد الداعوق، بعد ذلك بالإعراب عن تأييده لغانم وهذا القضية.

وفي آذار/مارس 2011، فتحت هيئة التحقيق الجنائي في بيروت تحقيقاً جنائياً ضد موظفي المركز اللبناني لحقوق الإنسان ماري دوناي ووديع الأسمر بتهمة إثارة النعرات الطائفية، وذلك على خلفية نشر المركز في عام 2011 تقريره الذي حمل عنوان الاحتجاز التعسفي والتعذيب: الواقع المرير في لبنان. وكان التحقيق لا يزال مستمراً بحلول نهاية العام.

العنف والمضايقة: أفادت التقارير بأن مسؤولي الجمارك قاموا في 26 تشرين الثاني/نوفمبر بضرب واحتجاز طاقم أخبار تلفزيون الجديد لمحاولته تغطية أنباء فساد في إدارة الجمارك. وأرسلت السلطات الجيش اللبناني لإخماد النزاع. وقام تلفزيون الجديد برفع دعوى، فقامت إدارة الجمارك برفع دعوى مضادة. وقامت السلطات باستجواب العديد من المسؤولين في دائرة الجمارك، وكان التحقيق لا يزال مستمراً لدى حلول نهاية العام.

وفي حزيران/يونيو 2012، هاجم مسلحون مقر تلفزيون الجديد في بيروت، مطلقين النار على المبنى، وقاذفين قنابل مولوتوف [زجاجات حارقة]، وقاموا بحرق دواليب. وقالت محطة التلفزيون إن الهجوم كان بدوافع سياسية، لكونها بثت مقابلة مع الشيخ السني أحمد الأسير الذي يثار حوله الكثير من الجدل والخلاف. وأفرجت السلطات عن وسام علاء الدين، أحد المسلحين الذين تم القبض عليهم في مكان الحادث، بكفالة في آب/أغسطس 2012. وألمحت التقارير الصحفية إلى أن مسؤولين في حزب الله زاروا علاء الدين أثناء احتجازه وربما كانوا قد تدخلوا لصالحه. ولم تتخذ الحكومة أي إجراءات بشأن الهجوم، وكانت القضية لا تزال عالقة لم يبت بشأنها لدى حلول نهاية العام.

الرقابة أو القيود على المحتوى: يسمح القانون بفرض الرقابة المسبقة، وقد قامت السلطات بفرضها بشكل انتقائي، على المواد الإباحية، والآراء السياسية، والمواد الدينية التي تعتبر تهديداً للأمن القومي أو تمس بكرامة رئيس الدولة أو الزعماء الأجانب. ويدقق الأمن العام في جميع الصحف الأجنبية والمجلات والكتب ويفرض الرقابة عليها قبل دخولها إلى البلاد. وقد أدى العنف السياسي والترويع خارج نطاق القانون إلى ممارسة الصحفيين الرقابة الذاتية.

ويتضمن القانون توجيهات عامة تتعلق بالمواد التي تعتبر غير مناسبة للنشر في كتاب أو صحيفة أو مجلة. ويمكن أن يؤدي أي انتهاك للتوجيهات إلى سجن المؤلف أو فرض غرامة عليه.

ويمكن لسلطات أي من الديانات المعترف بها التقدم، بصورة فردية، بطلب إلى الأمن العام لحظر أي كتاب. ويمكن للحكومة أن تقوم بمقاضاة الصحفيين المخالفين، أو المطبوعات المخالفة، في محكمة المطبوعات.

وفي 29 حزيران/يونيو، في خضم جدل حول ما ادعى من مشاركة حزب الله في عملية قام بها الجيش ضد شيخ سني متطرف، أصدر الجيش بياناً وهدد باتخاذ إجراءات قانونية بحق أي وسيلة إعلامية تبث فيلماً بدا أنه يؤكد دور حزب الله في العملية.

قوانين القدح والتشهير/الأمن الوطني: تتضمن الاتفاقية الأمنية للعام 1991 بين الحكومتين اللبنانية والسورية، التي كانت لا تزال سارية المفعول لدى انتهاء العام، بنداً يمنع نشر أي معلومات تُعتبر مضرّة بأمن أي من الدولتين. ولم تنشر أي مواد من هذا النوع خلال العام.

تأثير الجهات غير الحكومية: سعت مجموعات المعارضة أحياناً إلى تعطيل حرية الصحافة. في 9 أيار/مايو، أوقفت عناصر من حزب الله الصحفي ربيع دمج واستجوبته لخمس ساعات قبل إطلاق سراحه.

وفي حين أنه يمكن للمؤلفين نشر كتبهم قبل حصولهم على إذن مسبق من مديرية الأمن العام، إلا أنه يجوز للمديرية قانونياً، في حال احتواء الكتاب على مواد تخرق القوانين، مصادرة الكتاب فوراً وتقديم المؤلف للمحاكمة. ويمكن أن تعتبر السلطات تلك المواد في بعض الحالات تهديداً للأمن الوطني. ولم

تتم المقاضاة بهذه المخالفات استناداً إلى قانون المطبوعات وإنما على أساس قانون العقوبات أو غيره من القوانين. وبالتالي، فإن نشر كتاب لم يحصل على موافقة مسبقة ويحتوي على مواد غير مخول بنشرها يمكن أن يعرّض المؤلف لخطر صدور حكم عليه بالسجن وبدفع غرامة ومصادرة المواد المنشورة.

## حرية الإنترنت

لم يكن هناك قوانين تقيد الوصول إلى الإنترنت واستخدامها. ولكن كان هناك انطباع في أوساط المصادر المطلعة بأن الحكومة كانت تراقب البريد الإلكتروني و فيسبوك وغرف الدردشة حيث يقوم الأفراد والمجموعات بالتعبير عن آرائهم. وذكرت تقارير أن الحكومة فرضت رقابة على بعض مواقع الإنترنت لحجب مواقع لعب القمار والمواد الإباحية والدينية المستفزة، إلا أنه لم تكن هناك أي تقارير مثبتة بأن الحكومة حاولت، بطريقة منهجية، جمع معلومات شخصية يمكن التعرف على هوية أصحابها عن طريق الإنترنت.

ونظراً لعدم وجود قوانين تحكم وسائل الإعلام على الإنترنت والنشاطات على الإنترنت، قام مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وغيره من الهيئات الحكومية باستدعاء عدد من الصحفيين وأصحاب المدونات (البلوغرز) والناشطين لاستجوابهم بشأن تغريدات وآراء منشورة في صفحات الفيسبوك والمدونات تنتقد شخصيات سياسية. وكانت القيود على حرية التعبير المتعلقة بالمساس بشخص الرئيس سارية أيضاً على اتصالات الإعلام الاجتماعي على الفيسبوك وتويتر، التي كانت السلطات تعتبرها شكلاً من أشكال النشر لا مراسلات خاصة. ووردت أيضاً تقارير تفيد بقيام جماعات سياسية بتخويف أفراد وناشطين لما ينشرونه على الإنترنت. فعلى سبيل المثال، هدد أنصار حزب الله بشكل مستمر الطالبة في كلية الصحافة مروى عليق بسبب مواد نشرتها على صفحتها في فيسبوك تدعم الثورة السورية وتعارض تدخل حزب الله في سوريا. ووردت تقارير بوقوع حوادث قرصنة بحق مواقع حكومية وإخبارية وسياسية.

وكان الوصول إلى الإنترنت ممكناً وقد تم استخدام الشبكة على نطاق واسع. ويقول البنك الدولي إن 62 بالمائة من السكان استخدموا الإنترنت في سنة 2012.

## الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

لم تكن هناك قيود حكومية خاصة بالحرية الأكاديمية، ولكن قوانين القذف والتشهير كانت سارية على هذا المجال.

وقد فرضت الحكومة خلال العام رقابة على الأفلام والمسرحيات وغيرها من النشاطات الثقافية. وقام الأمن الداخلي بمراجعة جميع الأفلام والمسرحيات وحظر تلك التي اعتبر أنها تخدش المشاعر الدينية أو الحساسيات الاجتماعية. ومارس المبدعون الثقافيون والعاملون في المجالات الفنية الرقابة الذاتية. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، منع مكتب الرقابة في مديرية الأمن العام اللبناني عرض فيلمين كان

مقررأ عرضهما في مهرجان بيروت الدولي للسينما، ألا وهما فيلم "لانكوئي دي لاك" (غريب البحيرة) وفيلم "وهبتك المتعة"، اللذان عالجا قضايا جنسية مثيرة للجدل والخلاف.

## ب. حرية التجمع السلمي والانتساب إلى الجمعيات

### حرية التجمع

يكفل الدستور حرية التجمع، ولكن الحكومة كانت تقيد هذا الحق أحياناً. ويتعين على منظمي أي تظاهرة الحصول على تصريح من وزارة الداخلية قبل ثلاثة أيام من موعدھا. وكانت الوزارة تمتنع أحياناً في السنوات السابقة عن منح التصاريح للمجموعات التي تعارض مواقف الحكومة، إلا أنه لا يوجد مثال معروف عن مثل ذلك التقييد خلال هذا العام.

كما أن قوات الأمن كانت تتدخل أحياناً لتفريق التظاهرات، وكان ذلك يحدث عادة لدى اندلاع الاشتباكات بين محتجين لديهم مواقف متناقضة.

في 20 حزيران/يونيو، وقعت مشادات بين ناشطين في المجتمع المدني وقوى الأمن الداخلي وحرس البرلمان في وسط بيروت خلال تظاهرة احتجاجية ترفض التمديد لولاية المجلس النيابي. واستخدمت قوات الأمن الهراوات لضرب المحتجين الذين كانوا يقومون بإلقاء الزجاجات ويحاولون اختراق صفوف قوات الأمن للوصول إلى مبنى البرلمان.

### حرية تكوين الجمعيات

يكفل الدستور حق تكوين الجمعيات والانتساب إليها وقد احترمت الحكومة بشكل عام هذا الحق رغم أنه كانت هناك بعض الشروط.

ففي حين أنه لا يفرض الحصول على ترخيص لتأسيس جمعية، يتعين إشعار وزارة الداخلية كي يتم الاعتراف بالجمعية ككيان قانوني، كما يتعين أن تتحقق الوزارة من أن المنظمة تحترم النظام العام والآداب والأخلاق العامة وأمن الدولة قبل أن تصدر إيصال استلام. وقد فرضت وزارة الداخلية أحياناً قيوداً ومتطلبات إضافية غير متسقة، وامتنعت عن إرسال إيصالات الاستلام، محولة بذلك عملية الإشعار بالاستلام إلى عملية موافقة فعلية. وقامت الوزارة في أحيان أخرى بإرسال أوراق الإشعار بتشكيل الجمعية إلى قوات الأمن للقيام بالتحري عن أعضاء المنظمة المؤسسين. ويجب على المنظمات دعوة ممثلي وزارة الداخلية إلى أي اجتماع عام يصوت فيه الأعضاء على القانون الأساسي الداخلي أو إدخال تعديلات عليه أو على مناصب مجلس أمناء المنظمة. ويتعين أن تصادق الوزارة بعدها على التصويت أو الانتخاب. ويمكن أن يؤدي عدم القيام بذلك إلى حل المنظمة، وهو أمر لا يمكن أن يتم إلا بمرسوم صادر عن مجلس الوزراء.

ويتعين أن يصدر مجلس الوزراء الترخيص لكل الأحزاب السياسية (أنظر القسم 3).

وقد واجهت المنظمات غير الحكومية المستقلة في المناطق الواقعة تحت سيطرة حزب الله المضايقات والتخويف. وواجهت المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في جنوب البلاد ضغوطاً اجتماعية وسياسية ومالية. فعلى سبيل المثال، لفتت الشبكة الشبابية اللبنانية للنشاط الأهلي، التي تعمل بشكل أساسي في بلدة النبطية الواقعة في جنوب البلد ويشكل الشيعة الغالبية العظمى من سكانها، الانتباه لاستضافتها نشاطات مثيرة للجدل، بينها محاضرات عن الطائفية ونشاطات رقص يشارك فيه الذكور والإناث في شوارع البلدة ونشاط شبابي ضد تعاطي المخدرات. ورغم تمكّن الشبكة من تنظيم مثل هذه النشاطات إلا أنها استمرت في مواجهة معارضة اجتماعية لا يُستهان بها بسبب نشاطاتها. وقد تمت مضايقة الشبيبة الذين يحضرون نشاطات الشبكة، وتحطيم زجاج نوافذ منشآتها، كما كانت البلدية تقوم بشكل منتظم ودون إبداء الأسباب برفض طلبات المنظمة استضافة نشاطات. كما لعب التمويل دوراً كبيراً مهماً في إبعاد الشبيبة عن المنظمات غير الحكومية المحلية المعتبرة "مشكلة عويصة". وأفادت تقارير بأن حزب الله كان يدفع أموالاً للشباب العاملين في منظمات غير حكومية "غير مقبولة" كي يتركوا المنظمات.

### ج- الحرية الدينية

أنظر تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن الحرية الدينية في العالم على الموقع [./rpt/irf/drl/j/gov.state.www](http://rpt/irf/drl/j/gov.state.www)

### د – حرية التنقل داخل البلاد، النازحون في الداخل، حماية اللاجئين، عديمو الجنسية

يكفل القانون حرية التنقل داخل البلاد، والسفر إلى الخارج، والهجرة، والعودة إلى الوطن. وقد احترمت الحكومة بشكل عام هذه الحقوق بالنسبة للمواطنين اللبنانيين، لكنها فرضت قيوداً على حقوق اللاجئين الفلسطينيين. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، كان مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يقدم الحماية والمساعدة لـ 746,203 لاجئين وطالبي لجوء، أغلبيتهم الساحقة من سوريا. وكانت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تقدم المساعدة بشكل حصري للاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان، علاوة على أولئك الذين كانوا مسجلين في سوريا وفروا إلى لبنان وتم تسجيلهم في الوكالة في لبنان. وقد تعاونت الحكومة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومع الأونروا وغيرهما من المنظمات الإنسانية لتوفير الحماية وتقديم المساعدة للنازحين داخليا، ولللاجئين واللاجئين العائدين وطالبي اللجوء والأشخاص الآخرين الذين تثير أوضاعهم القلق.

الحركة داخل البلاد: أقامت الحكومة والمليشيات نقاط تفتيش أمني، خاصة في المناطق العسكرية وفي المناطق الأخرى التي يُحظر الوصول إليها. ولم تكن القوات الأمنية الحكومية قادرة عادة على فرض القانون في الضاحية الجنوبية لبيروت الخاضعة في معظمها لسيطرة حزب الله، كما أن هذه القوات لم تكن تدخل عادة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وأفادت الأونروا بأنه يجوز للاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين التابعة لوزارة الداخلية التنقل

من منطقة إلى أخرى داخل البلد. إلا انه كان يتعين أن توافق المديرية على نقل تسجيل مكان الإقامة بالنسبة للاجئين المقيمين في المخيمات. وقالت الأونروا إن المديرية كانت توافق عموماً على نقل التسجيل. وقد تم، منذ منتصف تموز/يوليو 2012، إلغاء شرط الحصول على تصريح لدخول نهر البارد، الذي كان الجيش اللبناني يطبقه. وأصبح يتعين على اللبنانيين والفلسطينيين الداخلين إلى المخيمات مجرد إبراز هوياتهم على حواجز الجيش المقامة خارج المخيم. وكانت السلطات تفرض على الأجانب تقديم طلب للحصول على تصريح زائر من الجيش اللبناني.

### الأشخاص النازحون داخلياً

أفادت الأونروا أن 5,558 لاجئاً فلسطينياً عادوا خلال العام إلى وحدات سكنية في مخيم نهر البارد، في حين يعيش 16,376 لاجئاً آخر في مناطق متاخمة للمخيم الذي سُردوا منه عند تدميره في عام 2007. وكان لا يزال هناك خلال العام حوالي 7433 لاجئاً من سكان نهر البارد نازحين داخلياً إلى مخيم البداوي ومناطق أخرى في البلد.

### حماية اللاجئين

الحصول على اللجوء: لا تنص قوانين الدولة على منح حق اللجوء أو صفة لاجئ. ونتيجة لذلك، لا يملك 41 بالمائة من اللاجئين غير السوريين و12 بالمائة من اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وضعاً قانونياً ويمكن بالتالي إلقاء القبض عليهم. ومع ذلك، كانت الحكومة توفر بعض الحماية من خلال ترتيبات مؤقتة. كما منحت الحكومة حق الدخول والإقامة المؤقتة (لمدة ستة أشهر) لطالبي اللجوء، لكنها لم تمنح حق اللجوء الدائم. اعتقل جهاز الأمن العام أحياناً طالبي اللجوء بشكل تعسفي وأبقاهم في مراكز الاحتجاز الخاصة به لأكثر من عام قبل ترحيلهم.

تقر الاتفاقية التي تم إبرامها في 2003 بين الأمن العام والمفوضية السامية للاجئين الحماية وتمنحها للاجئين غير الفلسطينيين، كما أنها تقدم الإغاثة المؤقتة لأولئك الذين يسعون لتحديد صفتهم كلاجئين. أما الذين يرغبون في طلب اللجوء فيجب أن يقوموا بذلك في غضون شهرين من تاريخ الوصول إلى البلاد. ويصدر الأمن العام وثائق إقامة لهم صلاحيتها ثلاثة أشهر، ويتعين على المفوضية السامية لشؤون اللاجئين اتخاذ قرار خلال هذه الفترة بشأن منحهم وضع لاجئ أم لا. وكانت مديرية الأمن العام تصدر تصاريح إقامة لمدة أقصاها 12 شهراً للذين تمنحهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وضع لاجئ ويطلبون التصاريح ويدفعون رسوم الحصول عليها. وكان يتعين على اللاجئين الذين مُنحوا تصاريح الإقامة التقدم بطلب تجديدها ودفع رسوم ذلك. ولم يكن هذا الشرط سارياً على اللاجئين الفلسطينيين من سوريا. وقد ازداد عدد اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سوريا بشكل كبير في عام 2012، وأعربت الأونروا عن قلقها بشأن سلامة هذه المجموعة لدى انتهاء السنة الواحدة الممنوحة لهم في تصاريح الإقامة المؤقتة. وكان على اللاجئين الفلسطينيين والسوريين أيضاً دفع 300,000 ليرة لبنانية (200 دولار) كرسوم للحصول على تصريح إقامة مؤقت لستة أشهر، يمكن تجديده لستة أشهر أخرى مجاناً، بعد انتهاء مفعول تصريح الإقامة لمدة سنة.

وقد تدفقت أعداد كبيرة من السوريين على لبنان هرباً من العنف المتصاعد بعد بدء الاضطرابات الشعبية في سوريا في عام 2011. وفي حين أقام بعض السوريين في مواقع خيام مؤقتة، عاش معظمهم مع عائلات مضيقة لم تكن دوماً من أقارب أو أصدقاء اللاجئين. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، كان عدد السوريين الذين يتلقون خدمات من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين يقدر بـ 816,000 نسمة. ولا تعترف الحكومة رسمياً بهؤلاء الأشخاص كلاجئين، وقد حُددت من حرية تنقل الذين دخلوا البلد بصورة غير مشروعة. ولا توجد في البلد مخيمات لاجئين للسوريين.

الإعادة القسرية: على عكس ما حدث في العام الماضي، لم ترد أي تقارير تفيد بوقوع عمليات إعادة قسرية.

الإساءة للاجئين: كان اللاجئون السوريون الذين يعيشون داخل لبنان قرب الحدود مع سوريا يواجهون خطر الإصابة لدى عمليات القصف عبر الحدود وأفادوا بقيام الجيش السوري بعبور الحدود إلى داخل لبنان أحياناً.

وقالت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إن المحاكم المحلية كثيراً ما كانت تحكم على لاجئين عراقيين وأفارقة مسجلين رسمياً لدى المفوضية بالسجن شهراً واحداً ودفع غرامة بدل ترحيلهم لدخولهم البلد بطريقة غير قانونية. وبعد قضاء عقوبتهم في السجن، يظل معظم اللاجئين المحكومين رهن الاحتجاز إلا إذا وجدوا من يوفر لهم عملاً ووافق الأمن العام على الإفراج عنهم بالتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وقالت قوى الأمن الداخلي إنه كان هناك في 17 كانون الأول/ديسمبر ستة محتجزين أجنبياً أتموا فترة عقوبتهم وينتظرون إما ترحيل الأمن العام لهم أو تسوية وضعهم في البلد.

العمل: لا يميز القانون بين اللاجئين والأجانب الآخرين. وقد سُمح للاجئين غير الفلسطينيين المقيمين في البلد بشكل قانوني بالعمل في قطاعات معينة، شريطة أن يكون لديهم كفيل للحصول على إذن عمل وأن يكونوا قادرين على دفع الرسوم المتصلة بذلك.

ويجيز القانون للسوريين العمل وفتح المحلات التجارية بعد الحصول على الرخص الملائمة. وفي 29 تموز/يوليو، بدأت فرق مشتركة من وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد اتخاذ إجراءات ضد المشاريع التجارية السورية غير المرخص لها. وحددت مديرية قوى الأمن الداخلي 377 نشاطاً تجارياً غير قانوني يقوم به سوريون. وكان معظم هذه النشاطات عبارة عن محلات صغيرة أو عربات وأكشاك لبيع الفواكه. وأشارت الأدلة الفردية غير المثبتة إلى أن الحكومة كانت تتخذ إجراءات ضد مثل هذه النشاطات، إلا أن أصحاب المشاريع كانوا يعالجون المشكلة بالحصول على الرخص المطلوبة. واشتكى اللاجئون السوريون من أن السلطات تجبرهم على الحصول على الرخص المطلوبة ولكنها لا تطبق نفس القوانين على اللبنانيين.

وقد عدّل البرلمان في عام 2010 قانون الضمان الاجتماعي مستحدثاً حساباً خاصاً لتوفير بدل انتهاء الخدمة أو تعويضات التسريح للاجئين الفلسطينيين الذين يتقاعدون أو يستقيلون. وكانت هذه الامتيازات متوفرة فقط للفلسطينيين العاملين في سوق العمالة القانوني. ولا يستفيد الفلسطينيون من امتيازات صندوق التعاضد الصحي اللبناني ومن مساعدات فرع الأمومة وفرع التعويضات العائلية في صندوق الضمان الاجتماعي. وقد استمرت الأونروا في تحمل النفقات الطبية ونفقات الولادة ونفقات العناية بصحة الأسرة (باستثناء التعويض على العمال). ويحسب القانون الامتيازات اعتباراً من آب/أغسطس 2010 فقط.

الحصول على الخدمات الأساسية: يعتبر القانون للاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا أجانب، وقد تلقوا في عدة حالات معاملة أسوأ من المعاملة التي تلقاها غيرهم من الأجانب. وكان هذا التمييز مطبقاً بشكل خاص ضد النساء الفلسطينيات. ووكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هي الجهة الوحيدة المناط بها توفير خدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والمساعدة الطارئة للاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها المقيمين في البلد والذين يبلغ عددهم 441,543 لاجئاً. ولم تشهد مساحة الأرض المخصصة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين الرسمية الـ12 سوى تغييرات طفيفة فقط منذ عام 1948، رغم زيادة بلغت أربعة أضعاف في عدد سكانها. ونتيجة لذلك، يعيش معظم اللاجئين في مخيمات مكتظة بالسكان، أصيب بعضها بأضرار كبيرة خلال النزاعات العديدة. وطبقاً للاتفاقية المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية، تقوم لجان الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، لا الحكومة، بتوفير الأمن للاجئين في المخيمات، باستثناء مخيم نهر البارد.

وقد احتج سكان مخيم نهر البارد خلال العام على تقليص الفوائد الصحية التي يحصلون عليها إلى المستوى الذي كانت عليه قبل تدمير المخيم في عام 2007. وقامت الأونروا بإغلاق منشآتها بين الأونة والأخرى خوفاً على سلامة الموظفين.

وتستثني قوانين التملك الفلسطينيين بشكل مباشر وفعال من امتلاك الأملاك غير المنقولة نتيجة لتعديل أدخل عام 2001 على مرسوم صادر في عام 1969 يحظر على الأشخاص الذين لا يحملون جنسية دولة معترف بها تملك أملاك أو أراضٍ. ولا يمكن للفلسطينيين الذين كانوا يملكون أراضٍ وعقارات قبل دخول القانون حيز التنفيذ ترك هذه الممتلكات لورثتهم من بعدهم، كما أنه لم يكن بمقدور الأشخاص الذين اشتروا ممتلكات بالأقساط تسجيل هذه الممتلكات.

ولم يكن بإمكان اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان الحصول على الجنسية اللبنانية، كما أنهم لم يكونوا رعايا أي بلد آخر. غير أن اللاجئات الفلسطينيات اللاتي تزوجن من رجال لبنانيين تمكن من الحصول على الجنسية اللبنانية، ومن نقلها إلى أطفالهن. وتمتع اللاجئون الفلسطينيون، بمن فيهم الأطفال، بحقوق اجتماعية ومدنية محدودة ولم يسمح لهم بالحصول على الخدمات الصحية أو التعليمية العامة أو الحصول على الخدمات الاجتماعية الأخرى. وقد واجه أطفال اللاجئين الفلسطينيين التمييز لدى تسجيل ولادتهم، واضطر الكثيرون منهم إلى ترك الدراسة في سن مبكرة لكسب الرزق.

وحصل الفلسطينيون الذين فروا من سوريا على مساعدات أساسية محدودة من الأونروا، بينها مساعدة غذائية، ومساعدة نقدية، وبطاقات للحصول على ملابس شتوية. وقد سمحت السلطات لأولادهم بالالتحاق بمدارس الأونروا والحصول على خدمات عيادات الأونروا الصحية. وكان هناك حوالي 50,600 فلسطيني من سوريا مسجلين لدى الوكالة لدى حلول نهاية العام.

وقد حصل اللاجئون العراقيون على حق التمتع بالنظام التعليمي العام والخاص. وأفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن هناك ما يقرب من 600 طفل عراقي تم تسجيلهم في المدارس، وبأنها قدمت منحا إلى الأطفال للمساعدة في تحمل التكاليف المرتبطة بالتحاقهم بالمدرسة. وتمكن اللاجئون العراقيون أيضا من الانتفاع من نظام الرعاية الصحية الأساسية. وقامت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، من خلال المنظمات غير الحكومية، بتوفير الرعاية الصحية المتقدمة لهم.

كما كان بإمكان السوريين الذين فروا إلى لبنان الاستفادة من نظام التعليم العام. وقد سهلت وزارة التربية والتعليم تسجيلهم في المدارس الحكومية، وقامت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتغطية التكاليف المرتبطة بالدراسة مثل الرسوم المدرسية والكتب والزي المدرسي. ووضعت المفوضية ترتيبات مع وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة العامة لتمكين السوريين المسجلين لديها من الاستفادة من خدمات مراكز صحة عامة وعيادات محلية محددة للحصول على الرعاية الصحية الأساسية، وقامت المنظمة بتغطية معظم التكاليف. وقد وضع التدفق الكبير للاجئين أعباء هائلة على الخدمات التي كانت قد بلغت أقصى طاقتها، ولم يكن بإمكانها استيعاب اللاجئين السوريين.

وكانت خطة شاملة تمتد لعدة سنوات لإعادة إعمار مخيم نهر البارد والمناطق المحيطة به على ثماني مراحل، بدأت في عام 2008، ما زالت في طور الإنجاز، إلا أنه لم يتم توفير التمويل الكامل للمراحل المتبقية، ولم يكن قد تم الحصول إلا على 55 بالمائة من المنح اللازمة بحلول نهاية العام.

ولم تعتبر الحكومة دمج اللاجئين الآخرين، كالعراقيين، في المجتمع حلاً دائماً قابلاً للتطبيق.

الحماية المؤقتة: يشكل العراقيون ثالث أكبر مجموعة من اللاجئين في البلد بعد السوريين والفلسطينيين. ولم توفر الحكومة نظام حماية مؤقتة لطالبي اللجوء، وكانت تقوم بشكل منتظم بترحيل لاجئين وطالبي لجوء ربما كانت لديهم أسباب وجيهة للمطالبة بمنحهم وضع الحماية. وقالت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إنه كان هناك في 31 تشرين الأول/أكتوبر 217 لاجئاً وطالب لجوء محتجزين. وقد رحل الأمن العام حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر تسعة أشخاص رغم اعتراضات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وكان بين الأشخاص التسعة المُبعدين، خمسة لديهم وضع لاجئ وأربعة يسعون إلى الحصول على اللجوء.

واستمرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في التدخل لدى السلطات لطلب الإفراج عن أشخاص تشكل أوضاعهم مبعث قلق وكانوا إما لا يزالون محتجزين رغم انتهاء فترة عقوبتهم أو تم احتجازهم لدخولهم/إقامتهم بطريقة غير قانونية.

وبحلول نهاية العام، كان هناك 5,856 لاجئاً عراقياً مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقدر المجلس الدنماركي للاجئين أن هناك ما بين 15,000 إلى 20,000 عراقي يعيشون في لبنان؛ وقد دخل الكثير منهم البلد بصورة غير شرعية بحثاً عن فرص العمل، والتعليم، والأمن. وقد قدمت الحكومة خدمات محدودة للاجئين العراقيين خلال العام. ولم تمنح مديرية الأمن العام فترة سماح خلال العام للأجانب الذين أصبح وضعهم غير قانوني لتسوية وضع إقامتهم في البلد.

### الأشخاص عديمو الجنسية

المواطنة مستمدة حصراً من الأب، الأمر الذي قد يؤدي إلى جعل الأطفال الذين يولدون لأب مواطنة وأب غير مواطن أشخاصاً عديمي الجنسية حين يكون من غير الممكن تسجيل هؤلاء الأطفال بناء على جنسية الأب. وقد أثر هذا التمييز في قانون الجنسية بشكل خاص على الفلسطينيين. كما أنه قد لا يتم تسجيل ولادة أطفال مولودين لأبوين لبنانيين نتيجة لعدم فهم اللوائح التنظيمية أو بسبب العقبات الإدارية. ومما فاقم المشكلة أن وضع اللامواطن هو وضع وراثي يورثه عديمو الجنسية لأولادهم. ولا توجد إحصاءات رسمية حول عدد السكان عديمي الجنسية.

وهناك حوالي 3000 لاجئ فلسطيني غير مسجلين لدى الحكومة ولا لدى الأونروا. وقد قدم غالبية هؤلاء الفلسطينيين الذين يعرفون أيضاً باسم الفلسطينيين غير المسجلين أو الفلسطينيين بلا هوية، إلى البلد بعد طرد منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن عام 1971. ويواجه الفلسطينيون بلا هوية قيوداً على التنقل ويفتقرون إلى الحقوق الأساسية وفقاً للقانون. كما أن الفلسطينيين بلا هوية الذين لم يتم تسجيلهم في أمكنة أخرى لدى منظمة الأونروا ليسوا مؤهلين بالضرورة لتلقي جميع خدمات الأونروا، كتغطية نفقات العلاج بالمستشفيات وبعض الخدمات الاجتماعية. ولكن الأونروا كانت تقدم لهم العناية الصحية الأساسية والتعليم والتدريب المهني. وشكل الرجال غالبية الفلسطينيين بلا هوية، وقد تزوج الكثير منهم لاجنات مسجلات لدى الأونروا أو مواطنات لا يمكنهن نقل وضعيتهن اللاجئ القانوني أو جنسيتهن لأزواجهن أو لأولادهم. وقد أصدرت الحكومة في عام 2011 بطاقات هوية خاصة لما يقدر بـ 2000 فلسطيني بدون هوية، ولكن وزارة الداخلية رفضت طلبات ألف لاجئ فلسطيني آخر للحصول على تلك البطاقات.

وخلال عام 2012 مددت المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين فترة التسجيل المتأخر لأولاد اللاجئين الفلسطينيين المولودين منذ عام 2005. وكانت سياسة المديرية في السابق هي رفض التسجيل المتأخر لمواليد اللاجئين الفلسطينيين الذين تخطوا الثانية من العمر.

ويعيش حوالي ما بين 1,000 إلى 1,500 كردي من أصل 75,000 كردي يعيشون في البلاد بدون جنسية على الرغم من عقود من التواجد العائلي في البلاد. ومعظم هؤلاء الأكراد من ذرية مهاجرين ولاجئين غادروا تركيا وسوريا إبان الحرب العالمية الأولى، لكنهم لم يمنحوا حق الحصول على الجنسية للمحافظة على التوازن الطائفي في البلد. وفي حين أن الحكومة أصدرت مرسوماً يقضي بتجنيسهم في عام 1994، إلا أن ارتفاع تكلفة الحصول على الجنسية إضافة إلى عقبات أخرى، حال دون إقدام الكثير منهم على تسوية أوضاعهم القانونية. وقد سُحبت في عام 2011 جنسية بعض

الأفراد الذين كانوا قد حصلوا على وضعية رسمية نتيجة للمرشوم الرئاسي الصادر في نفس ذلك العام. ولدى البعض وثيقة "هوية تحت النظر" لا تحدد تاريخ ومكان الولادة.

ولا يملك الأشخاص عديمو الجنسية وثائق هوية رسمية تتيح لهم السفر إلى الخارج، وقد يواجهون صعوبات في التنقل داخل البلد أو يعرضون أنفسهم للاحتجاز لعدم حملهم وثائق تثبت هويتهم. وكانت لديهم قدرة محدودة على العمل في سوق العمالة الرسمية ولا يستطيعون العمل في الكثير من المهن الحرة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن بإمكانهم الالتحاق بالمدارس الحكومية أو استخدام منشآت الرعاية الصحية الحكومية، أو تسجيل حالات الزواج وال ميلاد، كما لم يكن بإمكانهم امتلاك أو وراثة أراض أو عقارات.

### القسم 3 حق المواطنين في تغيير حكومتهم: احترام الحقوق السياسية

يكفل القانون حق المواطنين في تغيير حكومتهم بصورة سلمية من خلال انتخابات دورية وحرّة ونزيهة بناء على مبدأ الاقتراع العام. ولكن انعدام السيطرة الحكومية على بعض أنحاء البلد والخلل في العملية الانتخابية والفساد الحكومي أدت كلها إلى تقييد هذه الحقوق بشكل كبير. ويقوم الرئيس ومجلس النواب باختيار رئيس الوزراء، الذي يقوم، مع الرئيس، باختيار أعضاء مجلس الوزراء.

### الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في 31 أيار/مايو، أجل مجلس النواب موعد الانتخابات التشريعية لمدة 17 شهراً، من حزيران/يونيو 2013 حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2014، ممدداً بذلك ولايته. وقد خلص المراقبون إلى أن الانتخابات التشريعية لعام 2009 كانت حرة ونزيهة بشكل عام، مع حدوث مخالفات طفيفة، مثل حالات شراء أصوات. وقد أفادت "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لا فساد" غير الحكومية بأن مراقبيها شاهدوا عمليات شراء أصوات عبر تبرعات نقدية في يوم الانتخابات في الكثير من المناطق الانتخابية.

الأحزاب السياسية: كانت جميع الأحزاب السياسية الرئيسية والعديد من الأحزاب الأصغر تقوم جميعها وبشكل شبه حصري على أساس الانتماءات المذهبية، كما أن المقاعد النيابية موزعة على أساس طائفي.

مشاركة النساء والأقليات: كانت هناك عوائق ثقافية لا يستهان بها تقف في طريق مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ولم تشغل أي امرأة منصباً وزارياً قبل عام 2004، ولم تشغل سوى ثلاث نساء مناصب وزارية منذ ذلك الحين. كما لم تكن هناك هذا العام أي امرأة في الوزارة التي منحها مجلس النواب الثقة في عام 2011. وكانت هناك أربع نساء فقط بين أعضاء مجلس النواب الـ128، وكن جميعاً من الأقارب المقربين لنواب ذكور سابقين. وكانت النساء، مع استثناءات قليلة ملحوظة، مستبعدات فعلياً من قيادات الأحزاب السياسية، مما حد من فرص توليهن مناصب رفيعة.

وقد شاركت الأقليات في العملية السياسية إلى حد ما. فقد تم تخصيص مقعد نيابي واحد على الأقل لكل ديانة تعترف بها الحكومة بغض النظر عن عدد أتباعها، باستثناء المسيحية القبطية والإسماعيلية واليهودية. وقد انتُخب ثلاثة نواب يمثلون أقليات في انتخابات عام 2009 (هم مسيحي سرياني أرثوذكسي وعلويّان). وشغلت هذه المجموعات مناصب رفيعة أيضاً في الحكومة وفي الجيش. وبما أن اللاجئين الفلسطينيين ليسوا مواطنين، فإنهم لا يتمتعون بأية حقوق سياسية. وكان ينشط في البلد حوالي 17 فصيلاً فلسطينياً، وهي فصائل منتظمة إجمالاً حول شخصيات بارزة. ويعيش أغلب الفلسطينيين في مخيمات للاجئين يسيطر عليها فصيل أو أكثر. ولم يكن قادة اللاجئين منتخبين، ولكن كانت هناك لجان شعبية تلتقي بشكل منتظم مع الأونروا والزوار.

#### القسم 4 الفساد وانعدام الشفافية في الحكومة .

ينص الدستور على فرض عقوبات جنائية على المسؤولين الحكوميين الفاسدين؛ إلا أن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال، وانخرط المسؤولون الحكوميون في كثير من الأحيان في ممارسات فاسدة على نطاق واسع ودون خوف من عقاب. هذا ويخضع مسؤولو الحكومة الأمنيون والوكالات الحكومية وقوة الشرطة لقوانين مكافحة الرشوة والابتزاز. إلا أن عدم وجود تطبيق صارم للقوانين حد في الممارسة العملية من فعاليتها.

الفساد: اعتبر مراقبون كثيرون سيطرة الحكومة على الفساد هزيلة. وشملت أنواع الفساد التي يواجهها المرء بشكل عام المحسوبية المتفشية في الأجهزة الحكومية؛ والإخفاقات القضائية، خاصة في التحقيقات المتعلقة بحالات القتل بدوافع سياسية؛ والتزوير الانتخابي الذي يسهله عدم وجود بطاقات اقتراع مطبوعة مسبقاً؛ والرشوة. وكان من المعتاد إنجاز المعاملات البيروقراطية بدفع الرشوى. فبالإضافة إلى الرسوم الرسمية، كان الناس يدفعون رشوى مقابل الحصول على رخصة قيادة جديدة أو تسجيل سيارة أو الحصول على تصريح لتشييد مبنى سكني.

وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر، وُجّهت إلى أمين عام الهيئة العليا للإغاثة في البلد، إبراهيم بشير، تهمة اختلاس 15 مليار ليرة لبنانية (10 ملايين دولار) من الأموال العامة ووضعها في حسابات مصرفية خارج البلد. وقد نعى رئيس الوزراء نجيب ميقاتي بشير عن منصبه حيث كان الموزع الرئيسي للأموال لتوفير المساعدات أثناء حالات الطوارئ.

حماية المبلغين عن الفساد: لا توجد قوانين لحماية المبلغين عن الفساد والانتهاكات.

إشهار الذمة المالية: يفرض القانون على رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء الكشف عن ذمتهم المالية في مظروف مختوم يودع لدى المجلس الدستوري، إلا أن المعلومات غير متاحة لاطلاع عامة الشعب عليها. ويكشف القضاء عن ذمتهم المالية في مظروف مختوم يوضع لدى مجلس القضاء الأعلى في حين يضع مسؤولو الحكومة المدنيون ظروفهم المختومة لدى مجلس الخدمة المدنية، إلا أن المعلومات غير متاحة لاطلاع عامة الشعب عليها. وقد تم تكليف

ديوان المحاسبة وإدارة التفتيش المركزي وهيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان والمجلس التأديبي بمحاربة الفساد.

وجاء في تقريره أصدرته الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لا فساد في عام 2011 أن الفساد قد أصبح مؤسساتياً في لبنان. وبما أن مجلس النواب لم يصدق على أية موازنة منذ عام 2006، كان تدقيق البرلمان أو أية سلطة تدقيق رسمي في عملية جمع العائدات وفي النفقات محدوداً.

وصول الجمهور إلى المعلومات: لا توجد قوانين تتعلق بتمكين الشعب من الاطلاع على الوثائق الحكومية، كما أن الحكومة لم تستجب بشكل عام لطلبات الاطلاع على هذه الوثائق.

### القسم 5 موقف الحكومة من قيام هيئات دولية ومنظمات غير حكومية بالتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان

عملت مجموعة من مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والدولية بشكل عام دون قيود حكومية، وقامت بإجراء التحقيقات ونشر النتائج التي توصلت إليها حول قضايا حقوق الإنسان. ولم يتجاوب المسؤولون الحكوميون عموماً مع وجهات نظر هذه المنظمات، وكانت المساءلة والمحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان محدودة جداً أو معدومة.

الهيئات الحكومية لحقوق الإنسان: كافحت اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان لدفع عجلة المقترحات الموجودة لإجراء تغييرات قانونية لتوجيه الوزارات بشأن حماية حقوق إنسان معينة أو، على سبيل المثال، تحسين الظروف في السجون. وكان لدى وزارة الداخلية هي أيضاً دائرة حقوق إنسان لرصد وتحسين أوضاع السجون.

### القسم 6 التمييز وإساءات المجتمع والاتجار بالأشخاص .

ينص القانون على المساواة بين جميع المواطنين ويحظر التمييز على أساس العرق أو الجنس (الأنوثة أو الذكورة) أو الإعاقة أو اللغة أو الوضع الاجتماعي. ورغم أن الحكومة احترمت بشكل عام هذه الأحكام؛ إلا أنها لم تكن مطبقة، خاصة في الأمور الاقتصادية، كما أن بعض أوجه القانون والمعتقدات التقليدية ميزت ضد المرأة.

### المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يجرم القانون الاغتصاب. وفي حين طبقت الحكومة القانون بشكل فعال، إلا أن تفسير أحكام الشريعة حال دون التطبيق التام للقانون المدني بشكل متساو في جميع المناطق. وكان مستوى التبليغ عن حالات الاغتصاب والعنف الأسري أدنى من مستوى وقوعها. ولا تقل عقوبة السجن لشخص أدين بالاغتصاب عن خمس سنوات، أو سبع سنوات في حال اغتصاب قاصر. وطبقاً لقانون العقوبات، لا تقوم الدولة بمقاضاة مغتصب وتقوم بإلغاء إدانته [في حال

مقاضاته] إذا اقترن بضحيته. ولا يجرم القانون الاغتصاب الزوجي أو العنف الأسري ضد المرأة. وقالت المنظمة اللبنانية غير الحكومية "كفى عنف واستغلال" (كفى) إن 80 بالمئة من ضحايا العنف الأسري اللواتي ساعدتهن المنظمة تعرضن للاغتصاب من قبل أزواجهن.

ولا يحظر قانون العقوبات ولا قوانين الأحوال الشخصية، التي تحكم الأمور العائلية التي تبت فيها المحاكم الدينية المعتمدة لدى الدولة، العنف الأسري بشكل محدد. وفي حين أنه لا توجد إحصاءات رسمية أو يمكن التعويل عليها حول مدى انتشار العنف الأسري، كان هناك اتفاق واسع النطاق على أن العنف الأسري، بما في ذلك الاعتداءات الزوجية، مشكلة خطيرة وواسعة الانتشار. وقد تقيم وضعه صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2010 أن هناك معدلات عالية من العنف الأسري في البلد. ورغم أن هناك قانوناً يحظر العنف البدني ويحدد عقوبته القصوى بثلاث سنوات سجن، إلا أن بعض المحاكم الدينية قد تفرض قانونياً على الزوجة التي تتعرض للضرب للعودة إلى المنزل رغم الاعتداء البدني عليها. وكثيراً ما كانت تتم إساءة معاملة خدم المنازل الأجانب، وهم عادة من النساء، وضربهن وفي بعض الحالات اغتصابهن أو وضعهن في ظروف تشبه ظروف العبودية. (أنظر القسم 7.ج). وكان بعض رجال الشرطة، خاصة في المناطق الريفية، يتعاملون مع العنف الأسري على أنه مسألة اجتماعية لا جريمة.

وقد قدمت الحكومة مساعدات قانونية لضحايا العنف الأسري اللاتي لم يكن بإمكانهن تحمل تكاليفها، ولكن الشرطة كانت تتجاهل في معظم الحالات الشكاوى التي تقدمها النساء اللاتي تعرضن للضرب أو التعنيف. وقد عملت منظمة "الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة" غير الحكومية ومنظمة "كفى عنف واستغلال" من أجل تقليص العنف ضد النساء عن طريق تقديم المشورة والمساعدة القانونية وزيادة الوعي بمشكلة العنف الأسري. وقد ساعدت منظمة "كفى" خلال العام 2,808 حالات جديدة وتابعت 121 حالة قديمة من حالات ضحايا العنف، التي كان معظمها حالات عنف أسري.

التحرش الجنسي: يحظر القانون التحرش الجنسي، ولكنه كان مشكلة واسعة الانتشار، ولم تقم الحكومة بتطبيق القانون بشكل فعال. ووفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لا يحظر قانون العمل صراحة التحرش الجنسي في مكان العمل؛ وكل ما يفعله هو أنه يمنح الموظف، ذكراً كان أم أنثى، الحق في الاستقالة بدون إشعار مسبق من منصبه/منصبها في حال ارتكاب رب العمل أو ممثله/ممثلهما فعلاً غير محتشم ضد الموظف/الموظفة أو أحد أفراد العائلة، دون ترتب أية عواقب قانونية على مرتكب الفعل غير المحتشم.

حقوق الإنجاب: للأزواج والأفراد الحق في التقرير بحرية عدد الأطفال الذين يودون إنجابهم، والفرات الزمنية بينهم، وتوقيت إنجاب هؤلاء الأطفال، والحق في أن تكون لديهم المعلومات والوسائل للقيام بذلك بصورة خالية من التمييز والعنف. وقد واجهت بعض النساء في المناطق الريفية ضغوطاً مجتمعية على خيارتهن المتعلقة بالإنجاب. ولا يوجد حظر قانوني أو عوائق حكومية تتعلق بالحصول المتساوي في ظل القانون على منتجات الرعاية أو الخدمات الصحية الإنجابية، على الرغم من أن أكثر العيادات والممارسات الطبية تقدماً كانت متواجدة في المناطق الحضرية الكبرى.

التمييز: عانت النساء من التمييز ضدهن بموجب القانون وفي الممارسة العملية. وكان الضغط الاجتماعي ضد عمل المرأة في مهن معينة قوياً في بعض شرائح المجتمع. ومارس الرجال أحياناً سيطرة كبيرة على قريباتهم، مقيدتين نشاطاتهن خارج المنزل أو علاقتهن بالأصدقاء والأقارب. وفي المسائل المرتبطة بحضانة الأطفال والميراث والطلاق، كانت معاملة المرأة وفقاً لقوانين الأحوال الشخصية في مختلف أنظمة المحاكم الدينية متباينة، ولكنها تميز بشكل عام ضد المرأة. فعلى سبيل المثال، تطبق المحاكم المدنية السنية قانوناً إسلامياً خاصاً بالميراث يمنح الإبن حصة تبلغ نصف حصة الإبن من الإرث. ويعطي القانون الديني المتعلق بحضانة الأطفال الأفضلية للأب في معظم الحالات. كما أن قانون الجنسية يميز ضد النساء، اللاتي لا يجوز لهن منح جنسيتهن لأزواجهن وأولادهن، رغم أنه يجوز للأرامل منح الجنسية للأطفال القصر. وينص القانون على حق المرأة في امتلاك الأراضي والعقارات، ولكنها غالباً ما كانت تتنازل عن سيطرتها على هذه الممتلكات للأقارب من الرجال لأسباب ثقافية وضغوط عائلية.

وينص القانون على أجر متساو بين الرجال والنساء عند القيام بعمل متماثل، ولكن كان هناك بعض التمييز في القطاع الخاص فيما يتعلق بالامتيازات الإضافية. ورغم أن النساء شكلن الأغلبية بين السكان إلا أنهن شكلن، وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، 14 بالمائة فقط من القوة العاملة و8 بالمائة فقط من كبار المسؤولين والمديرين. وكانت نسبة 25 بالمائة فقط من النساء، مقابل 75 بالمائة من الرجال، تعمل في القوة العاملة الرسمية، وكان متوسط أجر هؤلاء النساء أقل من 25 بالمائة من أجر الرجال.

وكانت دائرة شؤون المرأة في وزارة الشؤون الاجتماعية هي الهيئة الحكومية الأرفع مستوى التي تعالج قضايا المرأة. وقد قامت الدائرة ببعض المشاريع لمعالجة أمر العنف الجنسي والعنف المستند إلى النوع (الأنوثة والذكورة)، مثل توفير المشورة والملجأ للضحايا وتدريب عناصر قوى الأمن الداخلي على مكافحة ذلك العنف في السجون. وفي عام 2012 تم تعيين نساء لأول مرة في قوى الأمن الداخلي.

## الأطفال

تسجيل المواليد: تنتقل الجنسية بشكل حصري عن طريق الأب، مما قد ينجم عنه انعدام الجنسية بالنسبة للأطفال المولودين لأمهات مواطنات وآباء غير مواطنين ولا يمكنهم نقل جنسيتهم إلى آبائهم (أنظر الجزء 2.د). وفي حال عدم تسجيل المولود خلال العام الأول من مولده، تصبح عملية إثبات شرعية الميلاد عملية طويلة مكلفة، تنثني العائلات في الكثير من الأحيان عن تسجيل أولادها.

كما واجه بعض الأطفال اللاجئين وأطفال العاملات الأجنبية في المنازل عقبات وقفت في طريق حصولهم على معاملة متساوية في ظل القانون. وقد أفادت المنظمات غير الحكومية بوجود تمييز ضدهم رغم أنه كان بإمكان بعضهم الالتحاق بالمدارس الحكومية.

التعليم: التعليم مجاني وإلزامي للمواطنين حتى نهاية "مرحلة التعليم الأساسي". ولا يتمتع أطفال غير المواطنين بهذا الحق، بمن فيهم من ولد لأب غير مواطن وأم مواطنة. وقد خصصت بعض المدارس الحكومية مقاعد بخصص نسبية (كوتا) للأطفال غير المواطنين، إلا أنه لا توجد ترتيبات خاصة بأطفال الأمهات المواطنات، كما أن تخصيص المقاعد ظل يعتمد على توفرها. ونسبة الإناث والذكور متساوية تقريباً في المرحلة الابتدائية، ولكن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور في المرحلة الثانوية وفي مراحل الدراسة الجامعية.

إساءة معاملة الأطفال: جاء في دراسة قامت بها منظمة كفي غير الحكومية بمشاركة وزارة الشؤون الاجتماعية في عام 2012 أن أكثر من 885,000 طفل كانوا ضحايا تعنيف نفسي، بينهم 738,000 كانوا أيضاً ضحايا تعنيف بدني و219,000 كانوا ضحايا اعتداء جنسي. وفي أيلول/سبتمبر 2012، أطلقت الوزارة، بالتعاون مع منظمة "أنقذوا الأطفال" والمجلس الأعلى للطفولة، حملة توعية بعنوان "لا للعنف ضد الأطفال" لمكافحة جميع أنواع العنف ضد الأطفال. وكان لدى وزارة الشؤون الاجتماعية خط هاتفي مجاني خاص بالتبليغ عن حالات إساءة معاملة الأطفال.

وكان الأطفال اللاجئين السوريون عرضة لعمالة الأطفال والاستغلال.

وأفادت تقارير بأن الأطفال انضموا إلى عصابات محلية شاركت في العنف الطائفي في الجزء الشمالي من البلد.

الزواج القسري والزواج المبكر: يعتبر سن الرشد القانوني 18 سنة للذكور و17 سنة للإناث. وينظم قانون الأحوال الشخصية، الذي يحدده المذهب الديني، الأمور العائلية لكل طائفة، ويختلف الحد الأدنى لسن الزواج المقبول بين طائفة وأخرى. وأشارت إحصاءات الأمم المتحدة إلى أن 5 بالمائة من الإناث كن متزوجات لدى بلوغهن 19 سنة. وقد ازداد تداول قصص تفشي زواج الأطفال المبكر أو القسري بين جالية اللاجئين السوريين.

الاستغلال الجنسي للأطفال: يحظر قانون العقوبات الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال واستخدام الأطفال في المواد والعروض الإباحية والدعارة القسرية ويعاقب عليها. وتنص عقوبة الاستغلال الجنسي التجاري لشخص تحت سن الحادية والعشرين على السجن فترة تتراوح بين شهر واحد وسنة واحدة وغرامة مالية تتراوح ما بين 50,000 ليرة لبنانية (33 دولاراً) و 500,000 ليرة (333 دولاراً). والعقوبة القصوى للاستغلال الجنسي التجاري هي الحبس لمدة سنتين. والسن الأدنى لممارسة الجنس بالتراضي هي 18 عاماً. وتشمل عقوبة اغتصاب من هم دون السن القانونية الأشغال الشاقة لمدة أدها خمس سنوات والسجن لمدة أدها سبع سنوات، إذا كانت الضحية دون الخامسة عشرة من العمر. أما إذا كان عمر الضحية يتراوح ما بين 15 سنة و18 سنة، فتنراوح مدة الحبس ما بين شهرين إلى سنتين. وقامت الحكومة بشكل عام بتطبيق هذا القانون. وقد حققت قوى الأمن الداخلي في أربع حالات على الأقل من الاتجار بالأطفال وأحالتها إلى القضاء.

الأطفال المشردون: توقفت وزارة التربية والتعليم عن السماح لتلاميذ سوريين جدد بالتسجيل في النوبة الأولى من الصفوف. ويمكن للاجئين السوريين الالتحاق في مدارات النوبة الثانية في مدارس معينة في حال توفر الأماكن.

وكان بعض الأطفال المشردين يعيش ويعمل في الشوارع (أنظر القسم 7.ج).

الاختطاف الدولي للأطفال: لبنان ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. للحصول على معلومات محددة عن البلاد، أنظر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية على الموقع <http://country/abduction.gov.state.travel/html.5925>.

### معادة السامية

كان هناك في نهاية العام نحو 100 يهودي يعيشون في البلد، كما كان هناك 6,000 ناخب يهودي مسجلين ويعيشون في الخارج ولكن لهم حق التصويت في الانتخابات البرلمانية.

ولا تتضمن المناهج المدرسية الوطنية التي تعلم التسامح أية إشارة إلى محرقة اليهود (الهولوكوست). في آذار/مارس، نشرت جريدة "الشرق" اليومية مقالاً للكاتبة اللبنانية سناء كجك ادعى أن اليهود يأكلون في عيد الفصح فطائر مصنوعة من دماء غير اليهود، وهو اتهام تقليدي يوجهه من يعادون السامية.

وواصلت الوسيلة الإعلامية "المنار"، التي يملكها حزب الله وتتخذ من لبنان مقراً لها بث محتوى معادٍ للسامية.

وقد قامت وزارة الداخلية بتأخير المصادقة على انتخابات عام 2008 الخاصة بمجلس الطائفة الإسرائيلية. وسوف يتم إجراء الانتخابات التالية في عام 2014.

### الاتجار بالأشخاص

يرجى مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الإتجار بالأشخاص في الموقع [.tip/j.gov.state.www](http://tip/j.gov.state.www).

### الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة

استمر التمييز ضد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة على الرغم من أن القانون يحظر ذلك. ويحدد القانون "الإعاقة" بأنها اعتلال بدني، أو بصري، أو سمعي، أو ذهني. وينص القانون على أن يشغل ما لا يقل عن 3 بالمائة من جميع الوظائف الحكومية ووظائف القطاع الخاص أفراد معاقون، شريطة أن تتوفر في هؤلاء الأشخاص شروط التأهل لشغل المنصب؛ إلا أنه لم يكن هناك ما يدل على

أنه كان يتم تطبيق القانون. ويفرض القانون تأمين قدرة المعاقين على دخول المباني واستخدامها ولكن الحكومة لم تقم بتعديل قوانين البناء. وتتم رعاية الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية في مؤسسات خاصة توفر الحكومة الدعم المادي لعدد منها.

وتعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة الوطنية لشؤون المعاقين الجهتين المسؤولتين عن صيانة حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وقال رئيس المنظمة العربية للمعوقين إنه لم يتم إحراز أي تقدم تقريباً منذ إصدار البرلمان القانون الخاص بالإعاقات في عام 2000. وقد بذل ما يقارب 100 منظمة خاصة ناشطة نسبياً، ولكنها تفتقر إلى التمويل، معظم الجهود التي تم بذلها لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي انتخابات عام 2009، بينت دراسة أجراها اتحاد المقعدين اللبنانيين أن 6 بالمائة فقط من مراكز الاقتراع من مجمل المراكز البالغ عددها 1741 كانت مستوفية لجميع معايير القدرة على دخولها واستخدامها. وبناء على نوع وطبيعة الإعاقة، يجوز للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الالتحاق بالمدارس العادية. ولم يقيم العاملون في المدارس في الكثير من الأحيان، لافتقارهم إلى الوعي أو المعرفة، بتحديد إعاقة معينة لدى الأطفال ولم يكونوا قادرين على إسداء النصح الملائم للأهالي. وكان الأمر ينتهي بالأطفال في الكثير من الأحيان في مثل هذه الحالات إلى إعادة نفس الصف أو ترك الدراسة.

ولم يكن النظام المدرسي الحكومي مهياً لتلبية احتياجات التلاميذ المعاقين. وتتضمن المشاكل في هذا المجال الإطار التنظيمي الضعيف؛ البنية التحتية السيئة التي لا تسهل على ذوي الاحتياجات الخاصة استخدامها؛ المناهج التي لم تتضمن مواد تساعد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛ والمختبرات وورش العمل التي لم تشتمل على الأجهزة التي يتطلبها المنهاج الخاص بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛ والمختبرات المفتقرة إلى المساحة الكافية التي تسمح بدخول ذوي الإعاقات، خاصة الذين يستخدمون الكراسي المتحركة؛ وسائل التعليم المعتمدة بشكل متزايد على أجهزة الكمبيوتر والمواد السمعية البصرية دون وجود بدائل لفاقد البصر والمصابين بالصمم أو بعاهاة جسدية؛ والافتقار إلى سبل النقل المتخصصة للانتقال من المدرسة إليها.

ويشترط مرسوم وزارة التربية والتعليم العالي لعام 2002 أن تكون مباني المدارس الجديدة "محتوية على جميع التجهيزات الضرورية لاستقبال المعاقين جسدياً."

وقدم بعض المنظمات غير الحكومية (التي تديرها في الكثير من الأحيان هيئات دينية) خدمات التعليم والصحة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية تساهم في تغطية تكاليف كل طفل، رغم أن الوزارة كانت تقوم في الكثير من الأحيان بتأخير الدفع للمنظمات. وقالت وزارة الشؤون الاجتماعية إنها دعمت الذهاب إلى المدارس والتدريب المهني وإعادة التأهيل لحوالي 7300 شخص في عام 2012.

## الأقليات القومية والعرقية والإثنية

كشفت تقرير صدر في شباط/فبراير عام 2011، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وقام بوضعه ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان المحلية بعنوان "ثقافة التمييز العنصري في لبنان"، عن نمط واسع الانتشار من التمييز ضد الأشخاص الذين لا يبدون إثنية كلبانيين. وقد عزا اللبنانيون من أصل إفريقي التمييز ضدهم إلى لون بشرتهم وقالوا إنهم تعرضوا لمضايقات رجال الشرطة، الذين كانوا يطلبون منهم بشكل دوري إبراز أوراقهم الثبوتية. وأفاد طلاب ومهنيون وسياح من العرب والأفارقة والآسيويين بأنهم مُنعوا من دخول حانات ونواد ومطاعم وشواطئ خاصة. فعلى سبيل المثال، كتبت جمانة حداد في 22 آب/أغسطس في موقع "لبنان الآن" الإلكتروني أنها اعتزمت أخذ مساعدتها في الشؤون المنزلية المهاجرة، مهرة، لقضاء يوم معها على الشاطئ كهدية منها لها بمناسبة عيد ميلادها. وما أن دخلتا بركة السباحة حتى أطلق عامل الإنقاذ صفارته وقال إن "الخدم" ممنوعون من دخول البركة.

واستمرت معاناة العمال السوريين، الذين يعملون عادة في قطاعي العمالة اليدوية والبناء، من التمييز، كما كان حالهم في أعقاب انسحاب القوات السورية من لبنان في عام 2005.

## إساءة المعاملة والتمييز وأعمال العنف استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية داخل المجتمع

استمر التمييز الرسمي والمجتمعي ضد المثليين والمثليات ومن يشتهون الجنسين ومغايري الهوية الجنسية [يشار إليهم بـ"إل جي بي تي"] خلال العام. ولا يوجد أي قانون شامل لحماية هؤلاء الأشخاص من التمييز ضدهم. ويحظر القانون "كل مجامعة على خلاف الطبيعة" ويعاقب عليها بالسجن لفترة قد تصل إلى العام، إلا أن تطبيق القانون كان نادراً. وفي عام 2010 أفادت الجمعية المحلية غير الحكومية، حلم، (الأحرف العربية المشتقة من عبارة "حماية لبنانية للمثليين والمثليات ومشتبهى الجنسين ومغايري الجنسية")، بأن عدد الملاحقات القضائية كان أقل من عشر ملاحقات. وكان القانون يطبق أحياناً على الرجال الذين ينخرطون في نشاطات جنسية مثلية؛ إلا أنه نادراً ما كان يطبق على النساء رغم أن منظمة حلم أفادت بأن رجال الشرطة كانوا يستخدمونه أحياناً لابتزاز النساء.

وقد استضافت منظمة "ميم"، وهي أول منظمة غير حكومية في البلاد للنساء المثليات حصراً، بالمشاركة مع منظمة "حلم" اجتماعات منتظمة في بيت آمن، وقدمت المنظمتان خدمات استشارية، ونفذتا مشاريع لدعم مجموعات المثليات والمثليين ومن يشتهون الجنسين ومغايري الهوية الجنسية.

في 20 نيسان/أبريل، أمر أنطوان شختورة، رئيس بلدية الدكوانة شرطة البلدية، بإغلاق نادي "غوست" الليلي وتم احتجاز أربعة أشخاص أجبروا على خلع ملابسهم في مقر البلدية لتحديد هويتهم الجنسية. واتهم شختورة النادي بـ"الترويج للدعارة والمخدرات والمثلية الجنسية". وقال شختورة في مقابلة معه، "طبعاً جعلناهم يخلعون ملابسهم؛ لقد رأينا مواقف فاضحة، وأردنا أن نعرف ما جنس

هؤلاء الناس. هل هم رجال أم نساء؟ وقد اتضح لنا بأنهم أنصاف رجال وأنصاف نساء وأنا لا أقبل بمثل ذلك في الدكوانة التي أنتمي إليها."

وفي تموز/يوليو 2012، اعتقلت قوى الأمن الداخلي 36 رجلاً خلال مدهمة دار للسينما اشتبه بعرضها أفلاماً إباحية. وقام الأطباء الشرعيون بعد ذلك، بناء على أوامر من المدعي العام، بإخضاع الرجال لفحوص فتحة الشرج لـ"إثبات" ما إذا كانوا يمارسون النشاطات الجنسية المثلية. وقد أطلقت الشرطة سراح جميع الرجال ولكنها وجهت إلى ثلاثة منهم في وقت لاحق تهماً بموجب المادة 534، ارتكزت جزئياً إلى تلك الفحوصات.

وأصدر نقيب الأطباء اللبنانيين، الدكتور شرف أبو شرف، توجيهاً في 8 آب/أغسطس دعا فيه إلى وضع حد للفحوصات الشرجية، قائلاً أنه لا فائدة منها طبياً أو علمياً في تحديد ما إذا كانت قد تمت ممارسة الجنس الشرجي بالرضا المتبادل بين الطرفين وأنها تشكل نوعاً من التعذيب. وفي تصريح لجريدة "الأخبار" اليومية، أعلن وزير العدل شكيب قرطباوي أنه كتب في وقت سابق إلى المدعي العام يحثه على "التوقف عن إجازة الفحوصات الشرجية بشكل عشوائي بعد أن قامت منظمات حقوق الإنسان بإثارة الموضوع." إلا أن تعليمات المدعي العام الصادرة بعد ذلك بدت وكأنها تزيد من الصفة المؤسسية لهذه الفحوصات. ففي حين أمرت التعليمات الجديدة بإجراء الفحوصات الشرجية فقط "بموافقة المتهمين"، إلا أنها أضافت أنه في حال رفض المتهم الخضوع للفحص، ينبغي إعلامه بأن رفضه "يشكل قرينة على جريمته." ودعا الوزير قرطباوي، في مقابلة أجرتها معه صحيفة "السفير" اليومية في 1 أيلول/سبتمبر، القضاة إلى الإصغاء إليه وإلى رأي نقابة أطباء لبنان التي انتقدت الفحوصات. ولم يتم اتخاذ أية إجراءات رسمية للتحقيق مع المتورطين في هذه التعسفات أو معاقبتهم.

ولم تكن هناك معلومات متوفرة حول التمييز الرسمي أو الخاص في العمالة والمهنة والإسكان وانعدام الجنسية، أو عدم القدرة على الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية. ولم تقم الحكومة بجمع مثل هذه المعلومات؛ وكان الأفراد الذين يواجهون مثل هذا التمييز يمتنعون عن التبليغ عنها خوف التعرض لتعصب إضافي ضدهم. ولم تبذل الحكومة أية جهود لمعالجة هذا التمييز المحتمل.

وقالت المنظمات غير الحكومية إنه لا يتم الإبلاغ عن جميع حالات العنف وإساءة المعاملة التي يتعرض لها المثليون والمثليات ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية بسبب الصور النمطية السلبية التي يحملها المجتمع عنهم.

### أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى

وكما كان يحدث في السنوات السابقة، وردت تقارير عن وقوع حوادث عنف مجتمعي ونزاعات دينية.

## القسم 7 حقوق العمال .

## أ- الحق في تكوين النقابات وفي التفاوض الجماعي

يكفل القانون حق العمال في تشكيل الاتحادات العمالية والانضمام إليها وفي الإضراب والمفاوضة الجماعية. ولكن القانون يفرض عدداً من القيود على هذه الحقوق. ولا يكفل القانون حق موظفي القطاع العام والعاملات في المنازل وبعض العمال في القطاع الزراعي في تشكيل النقابات والانضمام إليها. ويتعين أن توافق وزارة العمل على تشكيل النقابات، كما أنها تسيطر على عمليات إجراء جميع الانتخابات النقابية، بما في ذلك مواعيد الانتخابات، وإجراءاتها، والتصديق على النتائج. ويجيز القانون حل النقابات إدارياً ويحظر عليها ممارسة أي نشاط سياسي.

وقد فرضت قيود لا يستهان بها على الحق في الإضراب؛ إلا أنه يحق لموظفي القطاع العام والعاملات في المنازل الإضراب. ويحق للنقابات التظاهر، على أن يكون ذلك بعد تقديم إشعار مسبق إلى وزارة الداخلية والحصول على موافقتها. ويتعين على منظمي الإضراب الإعلان مسبقاً عن عدد المشاركين فيه، كما يتعين أن يتحمل 5 بالمائة من أعضاء النقابة مسؤولية المحافظة على النظام خلال الإضراب.

وفي حين يكفل القانون حق العمال في المفاوضة الجماعية، إلا أنه يتعين أن يتفق 60 بالمائة من العمال على الأقل على الأهداف قبل بدء المفاوضات الجماعية. هذا ويجب أن يصادق ثلثا أعضاء النقابة على الاتفاقات التي يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض الجماعي في جلسة جمعية عامة. وفي تموز/يوليو، أجرى اتحاد نقابات موظفي المصارف مفاوضات ناجحة مع جمعية المصارف في لبنان واتفقا على عقد جماعي جديد بعد انتهاء سريان مفعول العقد السابق في عام 2010.

ويحظر الدستور التمييز ضد أعضاء النقابات. وينص القانون على أنه عندما يسيء أرباب العمل استعمال حقهم في إنهاء عقد مسؤول نقابي منتخب، بما في ذلك بسبب نشاطه النقابي، يحق للعامل الحصول على تعويض ويمكنه الشروع في إجراءات أمام مجلس التوفيق. ويقوم المجلس بالحكم في القضية، وقد يضطر رب العمل بعد ذلك إلى إعادة العامل إلى وظيفته.

ويجوز للأجانب المقيمين في البلد قانونياً الانضمام إلى النقابات العمالية. ولا تسري أحكام قوانين العمل على العاملات في المنازل، ولا على عمال المياومة، والعمال المؤقتين في قطاع الخدمات العامة، ولا على بعض فئات العمال الزراعيين.

ويمكن للاجئين الفلسطينيين تنظيم نقابات خاصة بهم. وقد شارك عدد قليل فقط من اللاجئين في النقابات العمالية بشكل نشط بسبب القيود المفروضة على حقهم في العمل. وفي حين اشترط بعض النقابات الجنسية اللبنانية للانضمام إلى عضويته، كانت هناك نقابات أخرى مفتوحة أمام الأجانب الذين أبرمت بلادهم اتفاقيات معاملة بالمثل مع لبنان.

وكان إنفاذ الحكومة للقوانين المتعلقة بالنقابات العمالية ضعيفاً، بما في ذلك ما يرتبط بحظر التمييز ضد الحركة النقابية.

ولم يتم دوماً احترام حرية تكوين النقابات والانتماء إليها وحق التفاوض الجماعي. وقد تدخلت وزارة العمل وجهات سياسية أخرى في عمل المنظمات العمالية، وخاصة في الاتحاد الرئيسي، الاتحاد العمالي العام في لبنان. وظل الاتحاد العمالي العام الاتحاد الوطني الوحيد المعترف به من قبل الحكومة، وإن كانت عدة نقابات قد انسحبت بشكل غير رسمي من الاتحاد العام ولم تعد تشارك في اجتماعاته أو تعترف به كمثل مستقل غير حزبي للعمال. وقام اتحاد لجان التنسيق، وهو مجموعة تضم معلمين في القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى موظفي سلك الخدمة المدنية، بإضراب لدفع الحكومة إلى إرسال سلم الرواتب المعدّل الموعود إلى مجلس النواب. وتألّق اتحاد لجان التنسيق على حساب الاتحاد العمالي العام الذي لم يتحرك استجابة لمطالب العمال ولم يوقف اتحاد لجان التنسيق إضرابه إلا بعد أن وعدت الحكومة بإرسال سلم الرواتب المعدّل. وقد شل الإضراب الذي استمر أربعة أسابيع، وانتهى في 25 آذار/مارس، التعليم في المدارس الحكومية وتقديم الخدمات في الدوائر الحكومية والتعليم جزئياً في المؤسسات الخاصة. وقامت الحكومة في وقت لاحق بتأجيل الوفاء بوعدها ولكنها قامت في النهاية بإرسال سلم الرواتب الجديد إلى مجلس النواب في حزيران/يونيو.

وينص القانون على أن تمارس النقابات نشاطاتها بدون أي تدخل، ولكن وزارة العمل تدخلت في الانتخابات النقابية. كما سعى مسؤولون حكوميون وغيرهم من الشخصيات السياسية إلى التأثير على نشاطات النقابات. وكان المسؤولون الحكوميون قد شجعوا في السابق على تشكيل النقابات لأغراض سياسية كي يحققوا السيطرة على الاتحاد العمالي العام.

وقد حدث تمييز ضد من يمارسون النشاطات النقابية، كما حدثت حالات أخرى من تدخل أرباب العمل في أعمال النقابات. فقد قام بعض أرباب العمل بفصل عمال أثناء محاولتهم تشكيل نقابة عمالية قبل تأسيس النقابة والإعلان عنها رسمياً في الجريدة الرسمية.

## ب - حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون جميع أشكال العمل القسري أو الإجباري، ولكن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال.

وقد بذلت الحكومة خلال العام بعض الجهود للحيلولة دون وقوع العمل القسري أو اجتنائه لدى وقوعه. ونشرت الحكومة في عام 2012 مرسوم إنفاذ لقانون عام 2011 الذي يحظر العمل القسري أو الإجباري. وحدد المرسوم شروطاً لوزارة العدل كي تتفق بناء عليها مع المنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة والحماية لضحايا الاتجار بالبشر.

وكان الأطفال والعمالات الأجنبية الموظفات كخادمت في المنازل، وعمال أجانب آخرون، يعملون أحياناً في ظروف عمالة قسرية. ويوفر القانون حماية للعمالات في المنازل من العمل القسري، ولكن العمل في المنازل مستثنى من الحماية الواردة في قانون العمل، مما يجعل العمالات معرضات

للاستغلال. وكانت وكالات التوظيف وأرباب العمل يحتجزون بشكل روتيني جوازات سفر العمال الأجانب، خاصة العاملات في المنازل، لسنوات أحياناً، منتهكين بذلك القانون. وأفادت منظمات غير حكومية تساعد العمال الأجانب بأن بعض أرباب العمل امتنع عن دفع أجور لعمالهم طوال فترة العقد، وهي عادة سنتان.

يرجي أيضا مراجعة تقرير وزارة الخارجية "الإتجار في الأشخاص" في الموقع

[www.state.gov/j/tip](http://www.state.gov/j/tip)

### ج- حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن الاستخدام

الحد الأدنى لسن الاستخدام هو 14 سنة، ويحدد القانون الاعمال المشروعة للأحداث القصر. ويشترط القانون أن يخضع القصر، الذين يُعرفون بأنهم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 14 و 18 عاماً، لفحص طبي يقوم به طبيب معتمد لدى وزارة الصحة العامة للتأكد من لياقتهم البدنية للقيام بالعمل المطلوب منهم. ويحظر القانون تشغيل القصر الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر لأكثر من سبع ساعات في اليوم، ويفرض ساعة من الراحة إذا استمر العمل لمدة تزيد عن أربع ساعات. ويحظر قيام القصر الذين تقل أعمارهم عن 17 سنة بأعمال تعرض صحتهم أو سلامتهم أو أخلاقهم للخطر؛ كما يحظر عليهم العمل بين الساعة مساءً والسابعة صباحاً. ويحظر القانون تشغيل الأحداث القصر الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة في الأعمال الصناعية أو الأعمال المرهقة جسدياً أو التي تضر بصحتهم.

وتتضمن قائمة محدثة لأعمال الخطرة، تم تبنيها في عام 2012، قائمة شاملة للأعمال المحظورة، بما فيها العمل في الشوارع. كما تحدد القائمة النشاطات التي يمنع تماماً قيام أحداث قصر لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر بها والنشاطات المحظورة على القصر الذين لم يبلغوا السادسة عشرة من العمر ما لم يتم توفير الحماية والتدريب الملائمين لهم. وينص قانون العقوبات على أنه يمكن أن تؤدي الانتهاكات إلى عقوبات تتضمن غرامة قدرها 250,000 ليرة لبنانية (167 دولار)، والسجن من شهر إلى ثلاثة أشهر، والإغلاق القسري لمؤسسة العمل.

ووزارة العمل هي الجهة المسؤولة عن تطبيق هذه اللوائح من خلال وحدة مكافحة عمل الأطفال التابعة لها. وعلاوة على ذلك، أوكل القانون إلى وزارة العدل وقوى الأمن الداخلي والمجلس الأعلى للطفولة مهمة تطبيق القوانين المتعلقة بالعمالة القسرية والاتجار بالأطفال، والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، واستخدام الأطفال في نشاطات غير مشروعة. كما أن المجلس الأعلى للطفولة هو الجهة المسؤولة عن إحالة الأطفال المحتجزين بغرض حمايتهم إلى المنظمات غير الحكومية الملائمة لإيجاد ترتيبات معيشية آمنة لهم. وكان هناك حوالي 25 مفتش عمل مكلفين بالقيام بعمليات تفتيش خاصة بعمالة الأطفال. وبشكل عام، لم تقم الحكومة بتطبيق قوانين عمالة الأطفال بشكل فعال، وذلك جزئياً لافتقارها إلى الموارد الكافية.

إلا أن الحكومة بذلت جهوداً خلال العام للحيلولة دون عمل الأطفال ولانتشالهم من هذه الأعمال. وفي أيار/مايو 2012، قامت وزارة العمل بإحياء اللجنة الاستشارية الوطنية المؤلفة من أعضاء من مختلف الوزارات والمعنية بعمالة الأطفال، وهي برئاسة وزير العمل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر استهلت اللجنة خطة عمل قومية لاستئصال أسوأ أشكال عمالة الأطفال بحلول عام 2016. وفي أيلول/سبتمبر 2012، أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس الأعلى للطفولة، بالتعاون مع منظمة "أنقذوا الأطفال"، حملة توعية وطنية لمكافحة جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك عمالة الأطفال.

وكانت عمالة الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكال العمالة، قائمة على أرض الواقع. وفي حين أنه لا تتوفر إحصاءات حديثة حول عمالة الأطفال، إلا أن الأدلة المروية عن حوادث فردية التي وردت خلال العام تشير إلى أن عدد الأطفال العاملين ارتفع، وإلى أن عدداً أكبر من الأطفال أصبح يعمل في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك قطاع الاستغلال الجنسي التجاري (أنظر أيضاً القسم 6، الأطفال).

وكانت عمالة الأطفال مركزة بصورة أساسية في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك المشاريع التجارية العائلية الصغيرة، والورش الميكانيكية، والنجارة، والبناء، والتصنيع، والمواقع الصناعية، واللحام، والزراعة، وصيد الأسماك. وقد قام الأطفال بالعمل بصورة غير رسمية في بعض هذه الأعمال في القطاع غير الرسمي، وغالباً في مشاريع أعمال صغيرة أو تملكها العائلة ولا تشكل جزءاً من أية نشاطات رسمية. أما أطفال الشوارع فقد عملوا في بيع السلع وتلميع الأحذية وغسل نوافذ السيارات. كما أشارت الأدلة المروية عن حوادث فردية إلى أن عمالة الأطفال منتشرة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وبين اللاجئين العراقيين وبين تجمعات العجر، وفي صفوف جالية اللاجئين السوريين المتزايدة باستمرار في البلد. وقد عمل بعض الأطفال في ظروف خطيرة، بينها التسول في الشوارع.

يرجى أيضاً مراجعة تقرير وزارة العمل "استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال" على الموقع [htm.tda/ocft/programs/ilab/gov.dol.www](http://htm.tda/ocft/programs/ilab/gov.dol.www)

#### د- ظروف العمل المقبولة

رُفع الحد الأدنى القانوني للأجور في كانون الثاني/يناير 2012 إلى 675,000 ليرة لبنانية (450 دولاراً) في الشهر في جميع القطاعات والصناعات.

ينص القانون على أن أسبوع العمل العادي هو 48 ساعة عمل، مع فترة راحة أسبوعية لا تقل عن 36 ساعة متواصلة. كما ينص القانون على أن الحد الأقصى لساعات العمل في الأسبوع هو 48 ساعة في معظم المؤسسات، باستثناء الكيانات الزراعية. ويسمح القانون بيوم عمل يمتد إلى 12 ساعة في ظروف معينة، شريطة أن يزيد أجر العمل الإضافي عن أجر الدوام المعتاد بـ 50 بالمائة. ولا يحد القانون من عدد الساعات الإضافية التي يمكن إجبار العامل عليها. ويتضمن القانون قواعد محددة خاصة بالصحة والسلامة، ويفرض على أصحاب العمل اتخاذ احتياطات ملائمة لضمان سلامة الموظفين.

ولا يسري قانون العمل أو غيره من القوانين المتعلقة بظروف العمل المقبولة على العاملات في المنازل. كما أن هذه القوانين لا تسري على مؤسسات العمل العائلية، وعلى العمال المياومين، والعمال في القطاع العام بشكل مؤقت، والعمال في القطاع الزراعي.

وزارة العمل هي الجهة المسؤولة عن إنفاذ اللوائح التنظيمية المتعلقة بظروف العمل المقبولة ولكن تطبيقها لها كان متفاوتاً. ويعمل في الوزارة حوالي 130 مفتش عمل ومساعد مفتش عمل. ولم تكن أعداد المفتشين، والموارد المتوفرة، والأحكام القانونية كافية لردع الانتهاكات.

وكان العمال في القطاع الصناعي يعملون بمعدل 35 ساعة في الأسبوع، أما العمال في القطاعات الأخرى فكانوا يعملون بمعدل 32 ساعة في الأسبوع. وقد أخفقت بعض شركات القطاع الخاص في توفير المخصصات العائلية والمواصلات لمستخدميها كما هو منصوص عليه في القانون، وتسجيلهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ولم تتقيد بعض الشركات بالبنود القانونية التي تحكم الصحة والسلامة المهنية في قطاعات محددة، كقطاع البناء. ويمكن للعمال الإبلاغ عن الانتهاكات مباشرة إلى الاتحاد العمالي العام أو إلى وزارة العمل أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ولكنهم كانوا يفضلون التزام الصمت في معظم الحالات خوفاً من الطرد التعسفي من العمل.

وكانت الانتهاكات المتعلقة بالأجور والساعات الإضافية ومعايير الصحة والسلامة المهنية أكثر شيوعاً في قطاع البناء منها في القطاعات الأخرى وأكثر شيوعاً بين العمال الأجانب، خاصة العاملات في المنازل.

وكان العمال الأجانب يصلون إلى البلد عن طريق وكالات التوظيف والاستقدام المحلية ووكالات التوظيف في بلدهم الأصلي. ورغم أن القانون يفرض حصول جميع وكالات التوظيف والاستقدام على رخص من وزارة العمل، إلا أن الحكومة لم تقم بمراقبة نشاطات الوكالات بشكل كافٍ. ويربط نظام الكفيل إقامة العمال الأجانب بشكل قانوني في البلد برب عمل محدد، مما يجعل من الصعب على العمال الأجانب تغيير رب عملهم. كما أن العامل يفقد حق الإقامة في حال إنهاء الخدمة. وقد جعل هذا الكثير من العمال المهاجرين الأجانب يمانعون في تقديم الشكاوى لتجنب التحول إلى وضع غير قانوني.

ولم يكن هناك حد أدنى للأجور للعمال في المنازل. وتنص العقود الرسمية للعمل على أجر يتراوح ما بين 150,000 و 450,000 ليرة لبنانية (100-300 دولار أمريكي) في الشهر للعمال في المنازل، بحسب جنسية العامل/العاملة. وقد مُنحت الأجنيبات العاملات في المنازل بعض الحماية من خلال عقد عمل قياسي موحد يُسجل لدى مديرية الأمن العام كي تتمكن العاملة من الحصول على تصريح إقامة. ويتضمن العقد شروط وظروف العمل الموحدة؛ أما القسم الخاص بالأجور فيُملأ لكل حالة على حدة.

وقد أساء بعض أرباب العمل معاملة الأجنيبيات العاملات في المنازل، اللاتي كن في الغالب من دول آسيوية أو إفريقية، وقاموا بالاعتداء عليهن واغتصابهن. وغالباً ما كانت العاملات يعملن لساعات طويلة ولا يحصلن في الكثير من الحالات على إجازات أو أيام عطل. ويمكن لضحايا إساءة المعاملة رفع شكاوى مدنية أو الشروع في إجراءات قانونية، غالباً بمساعدة منظمات غير حكومية. إلا أن معظم الضحايا كن يخترن، عملاً بمشورة سفارات وقنصليات بلادهن، حلاً إدارياً يتضمن عادة تعويضاً مالياً وإعادة إلى الوطن.

ولم تكن تتم ملاحقة مرتكبي الإساءة بأكثر من هذا الإجراء لعدة أسباب، بينها رفض الضحايا رفع الدعوى ضدهم أو عدم توفر الأدلة. وهناك عدد غير معروف من القضايا الأخرى المتعلقة بعدم دفع الأجور والتي تمت تسويتها عن طريق التفاوض. وأفادت سفارات وقنصليات البلدان المصدرة للعمالة بأن الكثير من العمال لا يبلغون عن انتهاكات عقودهم إلا بعد العودة إلى أوطانهم، لكونهم يفضلون عدم البقاء في البلد من أجل إجراءات قضائية طويلة.

وفي آذار/مارس 2012 بث تلفزيون المؤسسة اللبنانية للإرسال (إل بي سي أي) شريط فيديو صوره مشاهد مجهول الهوية يظهر موظفاً في مكتب استقدام، حُددت هويته بأنه علي محفوظ، يعتدي بالضرب على عاملة منزل إثيوبية تدعى عاليم ديشاسا-ديسيسا خارج القنصلية الإثيوبية في بيروت. وقد انتحرت ديشاسا-ديسيسا بعد ذلك في مستشفى دير الصليب للأمراض النفسية. ووجه مدعي عام بيروت إلى محفوظ تهمة الإسهام في انتحار ديشاسا-ديسيسا والتسبب فيه، وتمت إحالة القضية إلى محكمة جنابات بيروت. إلا أن وزارة العمل لم تكن قد أفادت بحلول نهاية العام باتخاذ أي إجراءات بحق مكتب محفوظ للتوظيف والاستقدام.

وعملت مؤسسات الأعمال والمصانع الرسمية جاهدة على استيفاء المعايير الدولية الخاصة بظروف العمل في مجال الصحة والسلامة المهنية؛ أما الظروف في المصانع ومؤسسات الأعمال غير الرسمية فكان فرض التطبيق فيها ضعيفاً وكانت في الكثير من الأحيان غير مستوفية لهذه المعايير. ووزارة الصناعة هي الجهة المسؤولة عن فرض تطبيق اللوائح التنظيمية لتحسين السلامة في مكان العمل. وتتطلب اللوائح الجديدة من الصناعات أن يكون لديها ثلاثة أنواع من التأمين (الحريق، والطرف الثالث، وسندات تأمين العمال) وأن تطبق تدابير السلامة الصحيحة. وتملك الوزارة سلطة سحب ترخيص أية شركة في حال توصل مفتشي الوزارة إلى أنها لا تمتثل للقوانين والأنظمة.